التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم

مساهمة التعليم في تحقيق الأهداف المقترحة لمرحلة ما بعد عام 2015

© UNESCO/Karel Prinsloo/ARETE

التعليم هو حق من الحقوق الأساسية وأساس التقدّم في جميع البلدان. إذ يحتاج الوالدان إلى المعلومات اللازمة المتعلقة بالصحة والتغذية لمنح أطفالهم الدفع الذي يستحقونه في الحياة. وتعتمد البلدان المزدهرة على عمّال متعلمين ذوي مهارات. وتحدونا التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة الفعلية في العقود القادمة إلى العمل يداً بيد. ونحن قادرون على تغيير حياة الأفراد والاقتصادات الوطنية والعالم الذي نعيش فيه بإقامة الشراكات واعتماد الريادة وإجراء الاستثمارات الحكيمة في مجال التعليم.

— بان كي- مون، الأمين العام للأمم المتحدة

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع
EFA GMR

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً»
المبادرة العالمية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعليم

التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ تبدأ بالتعليم

اعتبر المجتمع الدولي منذ أكثر من نصف قرن أن التعليم هو حق من الحقوق الأساسية. واتَّفق في عام 2000 على الأهداف الإنمائية للألفية التي أَقرّت بأن التعليم هو أداة أساسية لتمكين الناس من تحقيق إمكاناتهم ووَضعت مسألة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ضمن أولوياتها.

وعلى الرغم من الأهمية المركزية التي أولتها المعاهدات والعهود والاتفاقات للتعليم، لم يعترف المجتمع الدولي بعد بكامل الإمكانيات التي ينطوي عليها التعليم بوصفه محرّكاً للتنمية. وفي حين عزّزت حكومات وطنية كثيرة التزامها بالتعليم منذ عام 2000 ودعمها له، ما زالت الأهمية التي توليها له الجهات المانحة والعديد من البلدان ترتبط بتغيّر الظروف – المالية منها وغيرها.

وسيُنشئ المجتمع الدولي في الأشهر القادمة حيزاً يكرَّس لإعادة التفكير في التزاماته وواجباته تجاه الشباب والمهمشين في العالم الذين كثيراً ما لا تُسمع أصواتهم. ولا بدّ لجميع الجهات الفاعلة المعنية التي تعمل معاً لتحقيق هذا الغرض من أن تؤكد التزامها بإطلاق القوة التحويلية للتعليم.

وعُرضت إحدى الخطوات الهامة في هذا الصدد في الوثيقة الختامية التي أعدّها فريق العمل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (الصادرة في تموز/يوليو 2014) والتي أكّدت مرة أخرى أن التعليم ليس هدفاً بذاته فحسب وإنما هو أيضاً أداة لتحقيق خطة عالمية شاملة للتنمية. وتقدّم هذه الوثيقة المتصلة بالسياسات عرضاً مقتضباً معللاً بالشواهد للطرائق العديدة التي يستطيع التعليم أن يتيح بها التقدم في بلوغ الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام 2015. وتشدّد الوثيقة على فكرة مفادها أن التنمية المستدامة لجميع البلدان لا يمكن تحقيقها فعلاً إلا ببذل جهود شاملة تجمع عدة قطاعات وتنصبّ أولاً على التعليم.

> ***لا تتحقق أعظم التحولات بفعل فاعل واحد وإنما تتحقق بالريادة الملتزمة والتكافل بين المجتمعات. ويرمي هذا الكتيّب إلى التذكير بأن التعاون الحقيقي هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم فعلي في بلوغ الأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة. فعلى القابلات والمعلمين والسياسيين والاقتصاديين ومنظمي الحملات أن يجدوا قاسماً مشتركاً للجهود التي يبذلونها من أجل إحداث تغيرات تجديدية ومستدامة.***
>
> — أمينة ج. محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، المعنية بالتخطيط للتنمية في مرحلة ما بعد عام 2015.

الحد من الفقر

الهدف المقترح 1 > القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية بأقل من 1.25 دولار يومياً من 47% في عام 1990 إلى 22% في عام 2010، ويُرجح أن يبقى نحو مليار شخص في فقر مدقع في عام 2015. ويقترح فريق العمل المفتوح العضوية القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030.

ويشكّل التعليم إحدى الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذا الهدف. فهو يقود إلى ذلك بصورة غير مباشرة إذ يؤدي إلى تخفيض معدلات الخصوبة وعدد المعالين في العائلة الواحدة. زد على ذلك أن الالتحاق بالمدرسة يتيح بصورة مباشرة تزويد الناس بالكفاءات اللازمة لزيادة مداخيلهم.

ويمكّن التعليم العاملين في القطاع الرسمي من تقاضي راتب أعلى. فيكسب الأشخاص العاملون في الوظائف المدفوعة الأجر والذين تلقوا تعليماً أفضل أجوراً أفضل لمكافأتهم على إنتاجيتهم الأعلى. وتفضي سنة تعليم واحدة إلى زيادة الأجور بنسبة 10% في المتوسط. وعائدات التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى منها في سائر المناطق، ما يؤكّد ضرورة الاستثمار في التعليم في هذه المنطقة.

ويساعد التعليم على حماية العاملين، سواء الرجال أو النساء، من الاستغلال عبر زيادة فرصهم في إبرام عقود آمنة. ففي السلفادور، لم يوقّع إلا 5% من العاملين الذين أتموا التعليم الابتدائي على عقد عمل، مما يتركهم بلا شك في حالة من الاستضعاف. وفي المقابل، تمكّن 47% من أولئك الذين أتموّا التعليم الثانوي من العمل بعقود موقّعة.

ويوفّر التعليم كذلك حياة أكرم للذين يعملون في القطاع غير الرسمي. فيعمل العديد من الفقراء كعمال يوميين أو يديرون مشاريع تجارية صغيرة جداً. وكلما ازداد تعليمهم، ازداد احتمال استهلالهم مشروعاً تجارياً وفرصة جنيهم الأرباح منه. وفي أوغندا، حقق مالكو المشاريع الأسرية الذين أتموا التعليم الابتدائي أرباحاً تفوق بنسبة 36% أرباح الذين لم يتلقوا أي تعليم، كما حقق الذين أتموا المرحلة الأولى من التعليم الثانوي أرباحاً تفوق بنسبة 56% أرباح الذين لم يتلقوا أي تعليم. وفي تايلاند، زادت سنة واحدة من التعليم عائدات الأصول الأسرية بنسبة 7%، ويعود ذلك في المقام الأول إلى أن الأسر المتعلمة عمدت أكثر من غيرها إلى استثمار أرباحها.

ويزيد التعليم من مداخيل المزارعين. ففي البلدان المنخفضة الدخل، لا يتقاضى معظم الناس رواتب منتظمة وإنما يعتمدون على الزراعة. ويستطيع المزارعون المتعلمون تفسير المعلومات الجديدة والتجاوب معها بشكل أفضل، وعلى سبيل المثال يمكنهم أن يقوموا على نحو أسلم باستخدام الأسمدة، واتخاذ التدابير للحفاظ على التربة ومكافحة تحاتها، وإنتاج المحاصيل النقدية أو إيجاد أصناف جديدة من البذور.

ويتيح التعليم للأسر الريفية الاستفادة من الفرص السانحة لتنويع مصادر رزقها. فأثناء الانفتاح الاقتصادي للصين ابتداءً من أواخر السبعينات، خصّصت الأسر الأكثر تعلماً مزيداً من رؤوس الأموال للأنشطة غير الزراعية.

ويمثّل التعليم عاملاً حاسماً للتخلص من الفقر المزمن. **ويرى البعض أن الفقر حالة مؤقتة.** إلا أن أضعف الناس يبقون عالقين في قبضته فترة طويلة بل طوال حياتهم، مورّثين فقرهم لأولادهم. وقامت إثيوبيا بتخفيض معدلات الفقر إلى النصف منذ عام 1995. وأفضى رفع مستويات التعليم المتدنية في المناطق الريفية بشكل خاص إلى إحداث فرق. فبين عامي 1994 و2009 مثلاً، كانت الأسر الريفية التي أتمّ فيها ربّ الأسرة التعليم الابتدائي أقل عرضة للفقر المزمن بنسبة 16%.

ولإتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي على الأقل أثر قوي في سياقات كثيرة. ففي المناطق الريفية في فيتنام، يزيد احتمال انعتاق الأسر من الفقر بعد أربع سنوات بنسبة 24% إذا كان أربابها قد ختموا المرحلة الأولى للتعليم الثانويّ مقارنة بالأسر التي لم تتلقّ أي تعليم، في حين يعلو هذا الاحتمال بنسبة 31% في حالة الذين أتموّا المرحلة الأعلى للتعليم الثانوي.

ويحول التعليم دون انتقال الفقر ما بين الأجيال. وفي غواتيمالا، ساهمت مستويات التعليم والمهارات المعرفيّة الأعلى لدى النساء في رفع عدد السنوات التي يمضيها أطفالهن في المدرسة. وبدوره، رفعَ كلّ صفّ تمّ إكماله أجور هؤلاء الأطفال بنسبة 10% عندما أصبحوا كباراً، فيما ساهم ارتفاع علامات اختبار القراءة وفهم النصوص من 14 نقطة إلى 36 نقطة في زيادة أجورهم بنسبة 35%.

وفي السنغال على سبيل المثال، لم تفضي وراثة الأرض أو البيت إلى زيادة الاستهلاك، لكنّ الأطفال الذين تلقى أهلهم بعض التعليم النظامي كانت لديهم فرصة أكبر للعمل خارج المزرعة مما سمح لهم بالتخلص من الفقر. وزادت بشكل خاص فرص عثور أبناء الأمهات المتعلمات في المناطق الريفية على عمل خارج المزرعة بنسبة 27%.

تحسين التغذية

الهدف المقترح 2 > القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع من 23% في فترة 1990/1992 إلى 15% في فترة 2010/2012. ومع ذلك، يعاني طفل من أصل أربعة أطفال دون الخامسة من التقزّم المعتدل أو الشديد، وهو من علامات سوء التغذية المزمن والسبب الكامن وراء أكثر من ثلث وفيات الأطفال في العالم. أما بالنسبة للأطفال الذين يبقون على قيد الحياة، فيؤثر سوء التغذية على نموّ دماغهم وعلى قدرتهم على التعلم.

بيد أن الحلّ لا يقتصر على إنتاج كميّات أكبر من الغذاء. فالتعليم أمر أساسي أيضاً. وفي البلدان المنخفضة الدخل، قد ينخفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم بمقدار 1.7 مليون طفل إذا أتمت جميع الأمهات التعليم الابتدائي، ويرتفع هذا الرقم ليبلغ 12.2 مليون طفل إذا أتمت جميع النساء التعليم الثانوي. وفي جنوب آسيا، قد ينخفض عدد الأطفال المصابين بالتقزّم بمقدار 22 مليون طفل إذا بلغت جميع الأمهات التعليم الثانوي.

حركة النهوض بالتغذية

التزم 41 بلداً بهذه المبادرة التي استهلتها الأمم المتحدة في عام 2010، وحُشد مبلغ قدره 25 مليار دولار أمريكي للمساعدة على تحقيق أهدافها. ووُضعت خارطة طريق تحدد المبادئ والتوجّهات الواجب اتباعها لتعزيز الدعم العالمي الموفَّر على مستوى البلدان، مما زاد من الآثار الناجمة عن عمل الحكومات والجهات الداعمة لها.

ويدفع التعليم الوالدين إلى اعتماد الممارسات السليمة في مجالي الصحة والنظافة. وعند بلوغ السنة الأولى من العمر – حين تصبح آثار سوء التغذية على فرص الحياة غير قابلة للعكس – يكون الأطفال الذين بلغت أمهاتهم المرحلة الأولى من التعليم الثانوي أقلّ عرضة للتقزم بنسبة 48% في ولاية أندرا براديش في الهند وبنسبة 60% في بيرو، مقارنة بالأطفال الذين لم تحصل أمهاتهم على أي تعليم، وذلك حتى بعد مراعاة عوامل أخرى متعلقة بنوعية التغذية مثل طول الأمّ وممارسات الرضاعة الطبيعية والمياه والصرف الصحي والوضع المادي للأسرة.

ويساعد التعليم على اتباع نظام غذائي متنوّع يحتوي على مغذيات صغرى أساسية. والأطفال الذين يعانون من نقص في الفيتامين (أ) والحديد يشكون على الأرجح من سوء التغذية وهم أكثر عرضة للإصابة بالالتهابات وفقر الدم. وفي بنغلاديش، حين كان كلا الوالدين قد تلقيا بعض التعليم الثانوي، كان النظام الغذائي المتّبع في العائلة أكثر تنوّعاً منه في الأسر التي لم يتلقَّ فيها أيّ من الوالدين أيّ تعليم وذلك بنسبة 10%. وفي إندونيسيا، لم تَستخدم الملحَ المعالج باليود إلا 51% من الأسر التي لم تحصل فيها الأمهات على أي تعليم، مقارنة بنسبة 95% من الأسر التي أتمّت فيها المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. وكذلك، لم توفِّر إلا 41% من الأسر التي لم تتلقَّ فيها الأمهات أي تعليم مكمّلات الفيتامين (أ) لأطفالها خلال فترة الستة أشهر الماضية، مقارنة بنسبة 61% من الأسر التي أتمّت فيها الأمهات المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

أما في البلدان المرتفعة الدخل، فيساعد التعليم على خفض معدلات البدانة. وقد ازدادت ظاهرة مختلفة لسوء التغذية، وهي البدانة، في العديد من البلدان المرتفعة الدخل، ولا سيما في صفوف الأطفال. وتُظهر الدلائل المجمّعة في أستراليا وكندا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة أن التعليم يساهم في خفض معدلات البدانة. وتكون عادةً النصائح الدافعة إلى تناول الغذاء الصحي ومراقبة الوزن أكثر فعالية عندما يتلقاها أشخاص حصلوا على تعليم أفضل.

تعليم الأمّ يؤدي إلى تحسين غذاء الطفل

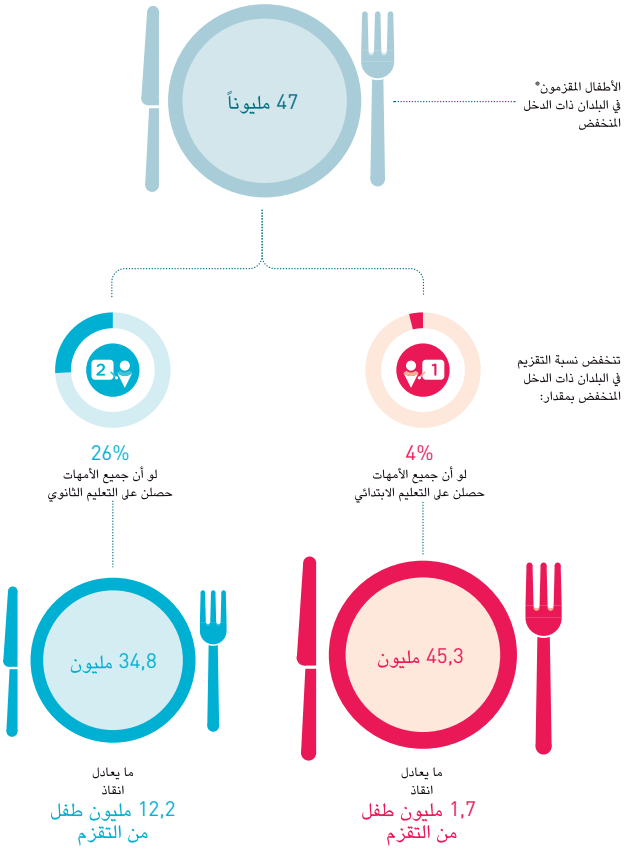

المصدر: تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، بالاستناد إلى بيانات الاستقصاءات السكانية والصحية التي جُمعت في فترة 2005-2011؛ اليونيسف (2012a).

التحدّي المتمثّل في استئصال الجوع

ترمي مبادرة الأمم المتحدة هذه، التي استُهلت في قمة ريو+20 في شهر حزيران/يونيو 2012، إلى تكثيف الجهود الهادفة إلى القضاء على الجوع الذي يعاني منه مليار شخص بحسب التقديرات. ولهذه المبادرة خمسة أهداف هي: تمكين الجميع دون أي استثناء من الحصول على غذاء كافٍ طوال السنة؛ وإنهاء حالات التقزّم في صفوف الأطفال دون الثانية من العمر؛ واعتماد نظم غذائية مستدامة؛ ومضاعفة إنتاجية أصحاب المشاريع الصغيرة ومداخيلهم؛ والحدّ من هدر المواد الغذائية.

المكتسبات الصحية

الهدف المقترح 3 > ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يتجاهل عادة واضعو السياسات المعنيون بالصحة فكرة أن التعليم يشكل بذاته تدبيراً صحياً. والأشخاص المتعلمون أكثر إلماماً بأمراض محددة وبالتالي يمكنهم اتخاذ التدابير اللازمة لتفاديها أو لمعالجة أعراضها الأولى. كما يقومون عادة بالتماس واستخدام خدمات الرعاية الصحية أكثر وبفعالية أكبر. ويُعزى ذلك جزئياً – وليس حصرياً – إلى تمكّنهم من إنفاق قدر أكبر من الأموال على الرعاية الصحية، وإلى تعرّضهم بدرجة أقلّ إلى ظروف عمل وحياة خطيرة أو مجهدة، وإلى تقليدهم العادات الصحية السليمة لأقرانهم. ويعزّز التعليمُ ثقة الأشخاص وإيمانهم بقدرتهم على بلوغ الأهداف وإحداث التغيرات اللازمة في نمط حياتهم. والأهم من ذلك أن أطفال الأشخاص المتعلمين يتمتعون عادةً بصحة أفضل.

ولقد أنقذ تعليمُ الأمهات حياة ملايين الأطفال. فقد انخفض بين عامي 1990 و2012 عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من 12.6 مليون طفل إلى 6.6 مليون طفل، وكان يعيش 6.1 مليون طفل من بينهم في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وكان لتعليم الأمهات دور في إنقاذ أرواح نصف الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة على نحو ما يعكسه انخفاض معدلات وفيات الأطفال، في حين كان للنمو الاقتصادي يد في إنقاذ ما يقل عن عشرهم. وللقضاء على وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2030، لا بدّ من اتخاذ تدابير عاجلة ومن إدراج التعليم فيها. فإذا أتمّت جميع النساء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التعليم الثانوي، سيهبط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 49% – ما يعادل إنقاذ 3 ملايين طفل سنوياً.

وتستعين الأمهات المتعلمات أكثر من غيرهن **بقابلة أو مساعدة توليد مؤهلة في أثناء عملية الولادة.** ويطرأ حوالى 40% من وفيات الأطفال دون الخامسة خلال الأيام الثمانية والعشرين الأولى من حياة الطفل ومعظمها بسبب مضاعفات أثناء الولادة. وتلجأ الأم المتعلمة أكثر من غيرها بنسبة 23% في المتوسط إلى مساعِدة توليد مؤهلة في أثناء عملية الولادة.

كما تحرص عادةً الأمهات المتعلمات على **تلقيح** أطفالهن. وعلى سبيل المثال، إذا أتمّت جميع النساء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التعليم الثانوي، قد يرتفع احتمال حصول الطفل على تلقيح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي بنسبة 43%، حتى إذا أُخذت عوامل أخرى بالاعتبار مثل الوضع المادي للأسرة أو متوسّط مستوى التعليم في المجتمع.

والالتهاب الرئوي هو السبب الأول لوفاة الأطفال فيفتك بما يعادل 18% من مجموع الوفيات في العالم. وتؤدي سنة إضافية واحدة من تعليم الأمهات، على الأقلّ، إلى انخفاض معدّل الوفيات الناجمة عن **الالتهاب الرئوي** بنسبة 14%، أي ما يعادل إنقاذ حياة 170 000 طفل سنوياً.

ويخفّف تعليم الأمهات من جميع العوامل التي تعرّض الأطفال لخطر الموت من الالتهاب الرئوي مثل إغفال إعطاء لقاح الحصبة أو استعمال مواقد الطهي التقليدية التي تُخرج دخاناً مضراً وجسيمات دقيقة.

وكذلك يمكن للأمهات المتعلمات أن يتفادين إصابة أطفالهن **بالإسهال** وأن يعالجنه، علماً بأن الإسهال هو السبب الثالث لوفاة الأطفال إذ يودي بحياة 0.8 مليون طفل وهذا يعادل 11% من حالات الوفاة بين الأطفال.

الحصول على مستوى أعلى في التعليم يقلّل من وفيّات الأطفال التي يمكن تفاديها

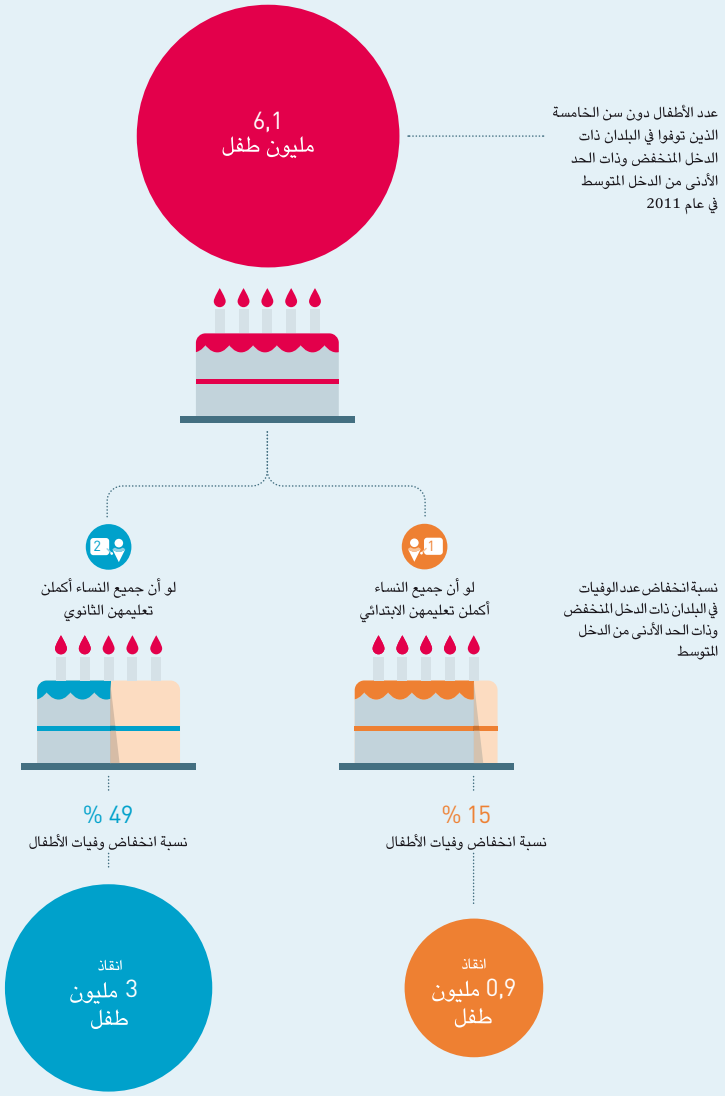

المصدر: غاكيدو (2013)؛ والفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال (2012).

وإذا أتمّت جميع النساء التعليم الثانوي، قد تنخفض حالات الإسهال المبلّغ عنها بنسبة 30% في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ومن الأرجح أن تعالج الأم المتعلّمة طفلها المصاب بعوارض الإسهال باللجوء إلى الإماهة الفموية وأن تستمر في إرضاعه.

ويؤدي التعليم، إلى جانب مساهمته في إنقاذ حياة الأطفال، دوراً هاماً في مساعدة الأمّ نفسها على التغلب على مخاطر الحمل والولادة. وبين عامي 1990 و2010، انخفضت معدلات **وفيات الأمهات** بنسبة 3.1% سنوياً في المتوسط، وهذا أقلّ بكثير من النسبة المطلوبة لبلوغ الهدف العالمي والمتمثلة في 5.5%. وقد وصل معدل وفيات الأمهات في عام 2010 إلى 210 حالات وفاة لكل 000 100 مولود حي، علماً بأن الغاية المنشودة لمرحلة ما بعد عام 2015 هي خفض هذا الرقم إلى 70 حالة بحلول عام 2030. ويُرجح أن تقوم النساء المتعلمات أكثر من غيرهن باعتماد ممارسات بسيطة ومتدنيّة الكلفة للحفاظ على النظافة، وباتخاذ التدابير اللازمة فور ظهور أعراض من قبيل النزيف أو ضغط الدم العالي، وبتقييم كيف ومتى يتوجّب الخضوع للإجهاض. ولو أتمت جميع النساء التعليم الابتدائي، لكانت انخفضت وفيات الأمهات من 210 حالات إلى 71 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي، أو ما يعادل انخفاضاً بنسبة 66%.

كلّ امرأة وكل طفل

تعمل هذه المبادرة، التي استهلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون أثناء قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقودة في أيلول/سبتمبر 2010، على حشد وتكثيف الأعمال الرامية إلى التصدي للتحديات الصحية الرئيسية التي تواجهها النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الالتزامات المالية المعقودة، قدّم الشركاء في المبادرة آليات ابتكارية للمساءلة عن الموارد والنتائج، وعزّزوا إمكانية الحصول على أدوية منخفضة التكلفة، وعلى المواد الصحية، وعلى تطبيقات رائدة في مجال الصحة مصمَّمة للهواتف المحمولة. وقاموا بتكثيف الجهود الرامية إلى الحدّ من وفيّات الأطفال التي يمكن تفاديها وإلى ضمان الاستفادة المتكافئة من التخطيط الأسري الطوعي والتلقيح.

ويؤدي التعليم دوراً أساسياً في احتواء الأمراض. وقد تبيّن من المسح الصحي العالمي أن إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي يخفّف من احتمال الإبلاغ عن حالة صحية سيئة بنسبة 18%، مقارنة بعدم تحصيل أي تعليم أو بالوصول إلى مستويات تعليم أدنى من التعليم الابتدائي.

إن **الملاريا** من أشدّ الأمراض فتكاً في العالم ومن أكثر الأمراض التي يمكن تفاديها. ولا يستطيع التعليم الجيد أن يحل محل الحاجة إلى الاستثمار في الأدوية والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات- وهذا يُعتبر إحدى أكثر الطرق فاعلية من حيث التكلفة للوقاية من الملاريا – ولكن له دور حاسم مكمّل لهذه التدابير.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يُسجل فيها خُمس الوفيات الناجمة عن الملاريا في العالم، يزداد احتمال استخدام الناموسية بحوالى 75% عندما يكون ربّ الأسرة قد أتم التعليم الابتدائي، حتى مع أخذ عوامل محتملة أخرى بعين الاعتبار. وأظهرت دراسة تحليلية أجريت في 11 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن احتمال إصابة الأطفال بطفيليات الملاريا ينخفض في المناطق التي يرتفع فيها خطر الانتقال بنسبة 22% إذا أتمت الأمهات التعليم الابتدائي وبنسبة 36% إذا أتمت التعليم الثانوي.

وفي المراحل الأولى من انتشار وباء **فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الإيدز**، حين كانت المعرفة بالفيروس ضئيلة، كان الأفراد الأكثر تعلماً هم الأكثر عرضة للفيروس. ولكن دأب الأكثر تعلماً بعد ذلك على تجنب السلوك الخطر لأنهم أدركوا عواقبه بشكل أفضل، كما أصبحت النساء قادرات على التحكم أكثر من ذي قبل بعلاقاتهن الجنسية. وفي المراحل اللاحقة للوباء، تراجع خطر إصابة الأكثر تعلماً بالمرض في 17 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويساعد التعليم على فهم الانخفاض السريع والملحوظ في معدلات الإصابة بالفيروس في زمبابوي. فبحلول عام 2010، كان 75% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة في زمبابوي قد أتممن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وانخفض معدّل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب من ذروته البالغة 29% في عام 1997 إلى أقلّ من 14%، أي كان هبوطه أسرع بأربع مرات من ملاوي وزامبيا حيث يقلّ عدد الشابات اللواتي أتممن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي عن نصف الشابات.

ووفقاً للدراسة التي أجريت في عام 2010 بشأن العبء الناجم عن المرض على الصعيد العالمي، كان مرض القلب الإقفاري السبب الأول أو الثاني لحالات الوفاة في جميع المناطق ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان سرطان الرئة السبب الخامس الأعلى للرجال والعاشر للنساء. ويتجلى الطابع العالمي لهذا الخطر في الغاية الرامية إلى خفض حالات الموت المبكر الناجم عن **الأمراض غير المعدية** بمقدار الثلث بحلول عام 2030. ويُعتبر التدخين السبب الرئيسي لحالات الوفاة التي يمكن تفاديها في العالم، غير أن استهلاك التبغ ما انفكّ يزداد ولا سيما في أشدّ البلدان فقراً.

ويشكّل التعليم أداة قوية. ففي الولايات المتحدة، كان أكثر الناس تعلماً يميلون أكثر من غيرهم إلى التدخين في الخمسينات، بيد أنهم كانوا الأسرع في تغيير سلوكهم عندما أخذت المعلومات المتعلقة بمضارّ التدخين تنتشر. وبحلول عام 2000، كان احتمال إقدامهم على التدخين أدنى من الأقل تعلماً بعشر نقاط مئوية على الأقل. وقد أظهر المسح العالمي للتبغ لدى الكبار أن الأشخاص الذين لم يتجاوزوا التعليم الثانوي في بنغلاديش ومصر والفلبين أكثر ميلاً للتدخين من الأشخاص الذين أتمّوا التعليم العالي وذلك بأكثر من الضعف.

توفير التعليم

الهدف المقترح 4 > ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

بالإضافة إلى الأولويات المحدَّدة في أهداف التعليم للجميع والتي لم يُستكمل تنفيذها بعد، يتضمن الهدف الرئيسي الرابع للتنمية المستدامة خطة تعليمية أكثر طموحاً وأكثر قدرة على إحداث التحولات. فمن ضمن ما ترمي إليه هذه الخطة فسح المجال أمام جميع الشباب لإتمام مرحلة تعليم أساسية تتضمن تعليماً جيداً قبل المرحلة الابتدائية؛ ولاكتساب المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للعمل ولفتح المشاريع التجارية وللحياة عامةً؛ ولتلقي تعليم جيد والاستفادة من ممارسات تربوية شاملة للجميع؛ وللانتفاع بفرص التعليم القائم على الإنصاف والمرونة والتأقلم. ولن تقوم الغايات المحدّدة في إطار هذا الهدف المقترح بتوجيه العالم في تقدّمه نحو تحقيق العديد من النتائج التربوية فحسب، وإنما سترمي أيضاً في خضمّ ذلك إلى تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلدان والمجتمعات.

وعندما يبدأ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تكون النتائج المنجزة ومستويات التحصيل العلمي أعلى في المرحلة الابتدائية وما بعدها. ويفضي التحفيز المبكر للنمو الذهني للطفل إلى نتائج إيجابية كثيرة على مسيرة حياته المستقبلية. فقد أظهرت جلياً إحدى وعشرون دراسة أجريت في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أن تحفيز النمو الذهني للأطفال له آثار إيجابية أكيدة على نموهم. ويؤدي توفير الرعاية والتعليم الجيدين للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة إلى نتائج إيجابية أكبر بالنسبة للفئات المهمشة، ويشكّل بالتالي استثماراً جيداً يولّد آثاراً إيجابية طويلة الأجل على نتائج التعليم. وفي الأرجنتين، كان أثر تلقي التعليم قبل المرحلة الابتدائية على نتائج اختبارات السنة الثالثة أفضل بمقدار الضعف للتلاميذ المنتمين إلى أوساط فقيرة مقارنة بالتلاميذ المنتمين إلى أوساط غير فقيرة. وفي المناطق الريفية لبنغلاديش، قام مشروع تولّته منظمات غير حكومية محلية بإنشاء 1800 مؤسسة توفّر التعليم قبل المرحلة الابتدائية، وزوّدها بمعدات أفضل جودة. ويحصل الأطفال المشاركون فيه على نتائج أفضل في التعبير الشفهي والقراءة والإنشاء والرياضيات في السنة الثانية من المرحلة الابتدائية، مقارنة بأولئك الذين لم يتلقوا أي تعليم قبل المرحلة الابتدائية.

وإذا أنهى المتعلمون اليوم المزيد من سنوات التعليم في المدرسة، يُفترض أن يتمتع الجيل اللاحق بمستوى تعليمي أعلى. ويحرص الآباء والأمهات الذين ارتادوا المدرسة أو أتمّوا مراحلها أكثر من غيرهم على تعليم أطفالهم. وقد تبيّن استناداً إلى 142 مسحاً سكانياً وصحياً في 56 بلداً بين عامي 1990 و2009 أنه لكل سنة تعليم إضافية تلقّتها الأم، حصل الطفل في المتوسط على 0.32 سنة إضافية من التعليم، وكانت الاستفادة أكبر بالنسبة للفتيات. وقد لوحظ أيضاً في 24 بلداً أوروبياً وجود صلة وثيقة بين مستوى تعليم الوالدين ومستوى التحصيل العلمي للأطفال.

وتُعتبر نوعية التعليم الجيدة عنصراً حاسماً إذا أريد له أن يؤتي ثماره؛ فهي تتيح للمجتمعات والحكومات تحقيق المكاسب على صعيد الكفاءة. والنّفاذ إلى التعليم شرط لازم ولكن غير كافٍ ليؤثر التعليم تأثيراً إيجابياً على نتائج التنمية. فالأطفال العاجزون عن التعلم بسبب رداءة التعليم أكثر عرضة من غيرهم للرسوب ولترك المدرسة في نهاية الأمر. وفي إثيوبيا والهند وبيرو وفيتنام، يُلاحَظ أن الأطفال الذين نالوا علامات متدنية في الرياضيات في عمر الثانية عشرة أكثر عرضة من الذين أحرزوا نتائج أعلى للانقطاع عن الدراسة في عمر الخامسة عشرة: ففي فيتنام مثلاً قام نحو نصف التلاميذ الذين سجّلوا أداء ضعيفاً في عمر الثانية عشرة بالانقطاع عن الدراسة في عمر الخامسة عشرة، مقابل خُمس التلاميذ الذين أحرزوا نتائج أعلى. كما أن الحرص على توافر المدارس الجيدة يؤدي إلى تحقيق منفعة مادية: فيتم صرف 129 مليار دولار أميركي سنوياً لتسديد التكاليف المترتبة عن التحاق الأطفال بمدارس ابتدائية رديئة النوعية يرتادها التلاميذ دون أن يتعلّموا شيئاً.

ويُعتبر التعليم المنصف والجامع أمراً حاسماً لتحقيق أفضل النتائج الممكنة للتعلّم. وقد أظهرت النتائج التي توصل إليها برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتقييم الدولي للطلاب أن النظم المدرسية التي تحوز قصب السبق في هذا الشأن تخصص أيضاً مواردها التربوية بطريقة أكثر إنصافاً من النظم التي تتخلف عن الركب. ومن أصل البلدان والاقتصادات الثلاثة عشر التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في علامات الرياضيات في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) بين عامي 2003 و2012، قام ثلاثة منها بتحسين درجة الإنصاف في نظمها وحافظ تسعة منها على درجة إنصاف كانت بالفعل عالية. وثمة دلائل جُمعت في 26 بلداً تثبت أن جمع التلاميذ أو توزيعهم بحسب قدراتهم هو من العوامل المساهمة في رفع درجة عدم الإنصاف في التعليم، ولا سيما إذا أجري هذا التوزيع في السنوات الدراسية الأولى.

وعند توافر برامج التعليم غير النظامي أو برامج الفرصة الثانية، تتاح فرصاً جديدة لتلقي التعليم واكتساب المهارات. والشباب المهمّشون اجتماعياً أكثر عرضة من غيرهم لترك النظام التعليمي الرسمي نهائياً مما يؤدي إلى تفاقم مظاهر الفقر المدقع. وفي ستة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية، اكتسب العديد من الشباب الذين شاركوا في برنامج الفرصة الثانية المهارات التي يحتاجونها للتخلص من التهميش. وبعد إتمام البرنامج، عاد 42% من المشاركين البالغ عددهم 600 19 مشارك إلى النظام التعليمي الرسمي- وقد زاد العدد بمقدار الضعف تقريباً منذ استهلال البرنامج.

إنّ الاستثمار في التعليم اليوم، بصورة متوازنة بين المستويات وعلى نحو منصف بين الفئات السكانية، من شأنه أن يزيد من قدرة النظم التعليمية على توليد المنافع المنشودة وأن يكون له تأثير مضاعف على خطة التنمية المستدامة برمتها.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف المقترح 5 > تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يمكن أن يحتلّ التعليم حيزاً من عملية التحول الاجتماعي التي تحشد الرجال والنساء والفتيان والفتيات من أجل بناء مجتمع أكثر تكافؤاً بين الجنسين. ويعزز التعليم قدرة المرأة على التغلّب على أشكال التمييز الجنسي بما يمكّنها من القيام بخيارات مستنيرة أكثر من ذي قبل فيما يتعلق بحياتها. ولا تفيد عملية التمكين هذه النساء فحسب، وإنما تقوم أيضاً بتحسين الظروف المعيشية لأطفالهن وتدعيم المجتمع.

ويصبح التعليم جواز سفر للنساء لولوج سوق العمل. وعندما يصبح المجتمع أكثر تقبّلاً لعمل النساء، تكون النساء اللواتي تعلّمن أكثر في موقع أقوى للحصول على عمل مأجور. وفي المكسيك، يتمّ توظيف 39% من النساء اللواتي أتممن التعليم الابتدائي، ولكن ترتفع هذه النسبة إلى 48% بين اللواتي أكملن التعليم الثانوي.

والتعليم يساعد على إيصال صوت النساء. ففي الهند، تميل الشابات اللواتي أتممن التعليم الثانوي على الأقل إلى التعبير عن رأيهنّ في اختيار زوجهن بنسبة 30 نقطة مئوية أكثر من النساء غير المتعلمات.

ويساعد التعليم النساء على تجنّب زواج الأطفال. فيتزوّج حوالى 2.9 مليون فتاة عند بلوغ الخامسة عشرة من العمر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا، أي ما يعادل فتاة واحدة من أصل ثماني فتيات في كلّ منطقة. وإذا تلقت جميع الفتيات تعليماً ثانوياً في هاتين المنطقتين، قد ينخفض معدّل زواج الأطفال بنسبة 64%، أي من حوالى 2.9 مليون فتاة إلى مجرّد مليون فتاة ونيّف.

ويجعل التعليم النساء أكثر تحكّماً بالتوقيت الذي يقرّرن فيه إنجاب طفلهنّ الأول. ويبلغ عدد الولادات التي تحدث قبل بلوغ الفتيات عمر السابعة عشرة 3.4 مليون ولادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا، أي أن هذا الأمر يؤثر على فتاة واحدة من أصل سبع فتيات. ويمكن أن تنخفض الولادات المبكرة في هاتين المنطقتين بنسبة 59% منتقلةً من 3.4 إلى 1.4 مليون ولادة لو أتمّت جميع النساء التعليم الثانوي.

ويمكن أن يعزّز التعليم ثقة المرأة بنفسها ومفهومها للحرية. ففي سيراليون حيث أدى توسيع فرص التعليم في أعقاب الحرب الأهلية إلى زيادة كبيرة في مستوى تعليم النساء الأصغر سناً، قلّصت سنة إضافية من التعليم تسامح النساء حيال العنف المنزلي من 36% إلى 26%.

ويؤثر التعليم في نهاية المطاف على خيارات النساء المتعلقة بحجم العائلة. ففي باكستان، فيما يعتقد 30% فقط من النساء غير المتعلمات أنه بإمكانهن إبداء رأيهن بشأن عدد الأطفال، ترتفع النسبة إلى 52% بين النساء اللواتي أتممن التعليم الابتدائي وإلى 63% بين اللواتي أكملن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

وفي بعض أنحاء العالم، سبق وشكّل التعليم عاملاً أساسياً في تحفيز الانتقال من معدلات ولادات ووفيات مرتفعة إلى معدلات أكثر انخفاضاً. فيمكن تفسير ما يقارب 70% من انخفاض الخصوبة خلال الستينات والسبعينات في البرازيل بفضل التحسينات التي طرأت على التعليم. ويمكن أن تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأمر ذاته. فيبلغ متوسط معدل الإنجاب بين النساء غير المتعلمات في المنطقة 6.7 ولادة للمرأة الواحدة في حين يبلغ 5.8 بين النساء اللواتي أتممن التعليم الابتدائي و3.9 بين اللواتي أكملن التعليم الثانوي. ولو أتمّت جميع النساء التعليم الثانوي لانخفضت الولادات بنسبة 37% منتقلة من 31 إلى 19 مليون ولادة.

النساء اللاتي قطعن شوطاً متقدماً في التعليم يُرجح ألا يتزوجن أو يلدن في وقت مبكر

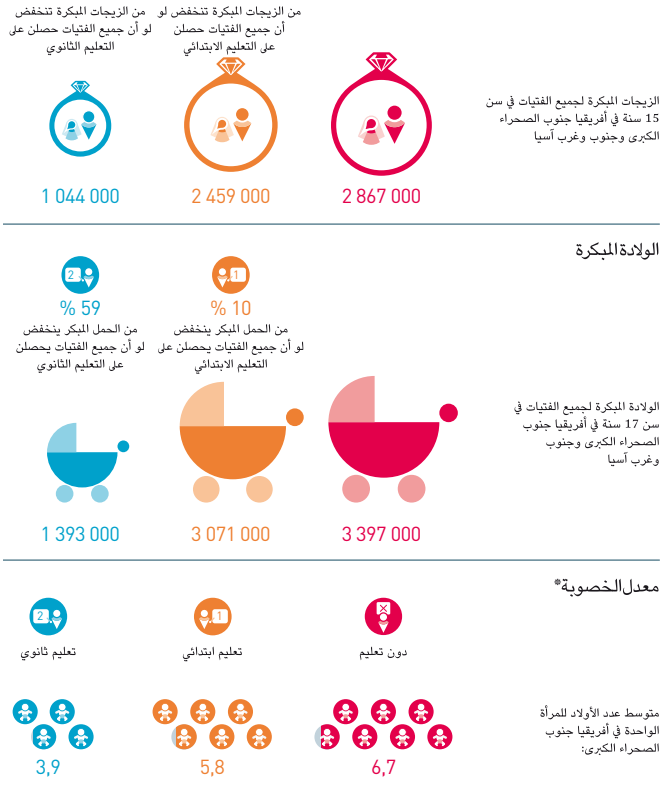

*معدل الخصوبة هو متوسط عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة خلال حياتها.

المصدر: مقاييس الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، استناداً إلى بيانات المسوح السكانية والصحية للفترة 2005-2011، الأمم المتحدة، عام 2011. و World Population Prospects: The 2010 Revision. New York. United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Population Division

الاستدامة في مجالي المياه والطاقة

الهدف المقترح 6 > ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف المقترح 7 > ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

إن الصلات القائمة بين التعليم والاستخدام المستدام للمياه ومصادر الطاقة لم تخضع لدراسة تفصيلية معمقة وتختلف باختلاف السياقات. فعوضاً عن ذلك، كان هناك توجّه إلى التركيز على القيود التي يلقيها النقص في المياه والطاقة على فرص التحاق الأطفال بالمدرسة (بسبب قضاء ساعات طويلة في الأعمال المنزلية ذات الصلة) وفرص تعلمهم (بسبب انقطاع التيار الكهربائي مثلاً).

الدعوة إلى اتخاذ التدابير في مجال الصرف الصحي

ترمي هذه المبادرة التي استهلّها نائب الأمين العام للأمم المتحدة إلى تحسين مستوى النظافة وتغيير العادات الاجتماعية وتحسين إدارة الفضلات البشرية ومياه الصرف، وإلى القضاء نهائياً على ممارسة التغوط في العراء بحلول عام 2025 لأنها تغذي حلقة المرض والفقر المترسّخ. وتتولى الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية تنسيق هذه الجهود.

ولكن التعليم يمكن أن يؤثر على طريقة استخدام الناس لهذه الموارد، ولا سيما في المناطق التي تشكو من ندرة الموارد. ففي المناطق شبه القاحلة في الصين مثلاً، هناك احتمال أكبر لأن يلجأ المزارعون المتعلمون إلى تقنية جمع مياه الأمطار وإلى تقنية ريّ إضافية للتخفيف من شحّ المياه.

كما أن احتمال اعتماد الطرائق المختلفة لتنقية المياه سواء بتصفيتها أو بغليها أعلى أيضاً بين الأسر المتعلمة. ويزداد احتمال تنقية المياه في المناطق الحضرية في الهند بنسبة 9% إذا أتمّ الراشد الأكثر تعلماً التعليم الابتدائي وبنسبة 22% إذا أتمّ التعليم الثانوي، وذلك حتى عندما يؤخذ الوضع المادي للعائلة بعين الاعتبار.

ويمكن أن يؤدي التعليم بزيادة الوعي والاهتمام إلى تشجيع الأفراد على تخفيف تأثيرهم على البيئة عبر اتّخاذ إجراءات كاستعمال الطاقة والمياه بمزيد من الفعالية. وتزداد أهمية هذا السلوك في البلدان المرتفعة الدخل حيث يطلب من الأفراد تغيير استهلاكهم واتخاذ تدابير أخرى من شأنها أن تحدّ من الضرر البيئي. وفي هولندا، يميل الأشخاص الذين وصلوا إلى مستوى أعلى من التعليم إلى التخفيف من استخدام الطاقة في البيت حتى بعد أخذ الدخل بعين الاعتبار. وقد وجدت دراسة للأسر في 10 بلدان من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الأسر الأكثر تعلماً تميل إلى التوفير في استعمال المياه، وهناك نتائج مماثلة في إسبانيا.

الطاقة المستدامة للجميع

ترمي هذه المبادرة التي استهلّها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في عام 2011 إلى تحقيق ثلاثة أهداف بحلول عام 2030 وهي: توفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ ومضاعفة المعدل العام العالمي لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة؛ ومضاعفة حصة الطاقات المتجددة في المعادلة العالمية للطاقة. وقد انضمّ حتى الآن 80 بلداً إلى هذه المبادرة.

> ***إن التعليم ركن من أركان التنمية المستدامة. فالتعليم الجيد وخاصة بالنسبة للفتيات لا يساعد على تحسين النتائج المتصلة بالصحة وسبل العيش فحسب وإنما يساهم كذلك في تكوين مواطنين عالميين نشطين وواعين. ويُعتبر تثقيف الجيل القادم للقادة بشأن أهمية حماية بيئتنا ومكافحة تغيّر المناخ استثماراً هاماً للوصول إلى كوكب ومستقبل مستدامين للجميع.***
>
> **— تيد تورنر، مؤسس ورئيس مؤسسة الأمم المتحدة**

النمو الاقتصادي

الهدف المقترح 8 > تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف المقترح 9 > إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

إن النموّ الاقتصادي ضروري للتخفيف من حدة الفقر وإن لم يكن كافياً. فالتعليم يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي تحفّز بدورها النمو الاقتصادي. وإذا ارتفع متوسط التحصيل العلمي للسكان في بلد معين سنة واحدة، يزداد نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي من 2% إلى 2.5%. وهذا يوازي ارتفاعاً في دخل الفرد بنسبة 26% على مدى 45 عاماً، وهي الفترة المساوية تقريباً لحياة الفرد المهنية. وتأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار عوامل مثل مستوى الدخل في بداية الفترة وحصّة القطاع العام من الاقتصاد ودرجة الانفتاح على التجارة.

وقد يساعد التفاوت في مستويات التعليم الأساسية على تعليل الفوارق بين المناطق من حيث وتيرة النموّ الاقتصادي. ففي عام 1965، كان متوسط مستوى التعليم أعلى بمقدار 2.7 سنة في شرق آسيا والمحيط الهادي مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وخلال السنوات الخمس والأربعين التي تلت، بلغ متوسط النمو السنوي لدخل الفرد 3.4% في شرق آسيا والمحيط الهادي. وفي المقابل، بلغ 0.8% فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد يساعد التفاوت في المستويات الأساسية للتعليم على تفسير ما يقارب نصف الفروق في معدّلات النمو.

وقد يساعد أيضاً التفاوت في حجم التقدم المحرز في مجال التحصيل العلمي على تعليل بعض الفوارق بين المناطق من حيث وتيرة النموّ الاقتصادي. ففي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ارتفع عدد السنوات التي يمضيها الراشدون في المتوسط في المدرسة من 3.6 في عام 1965 إلى 7.5 في عام 2005. ومن المقدّر أن يكون ذلك قد ساهم في ثلثي متوسّط النمو السنوي لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 2.8% بين عامي 2005 و2010. ولكن لم تحافظ جميع بلدان المنطقة على هذه الوتيرة. ففي غواتيمالا، لم يمض الراشدون سوى 3.6 سنة في المتوسط في المدرسة في عام 2005، ولم يرتفع متوسط عدد سنوات التعليم إلا بنسبة 2.3 سنة فقط في هذا البلد بين عامي 1965 و2005، وهو ثاني أدنى المعدلات في المنطقة. ولو تبعت غواتيمالا المتوسّط الإقليمي لكانت استطاعت على الأقل أن تضاعف متوسط معدّل نموها السنوي بين عامي 2005 و2010، من 1.7% إلى 3.6%، أي ما يعادل مبلغاً إضافياً قيمته 500 دولار أمريكي للشخص الواحد.

وتُعتبر جودة التعليم بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي. فإطالة الفترة التي يمضيها الأطفال في المدرسة ليس بالأمر الكافي وإن كان مهماً. فيجب أن يقضي الأطفال وقتهم في التعلم. ورأى بعض المحللين أن إثبات الأثر الاقتصادي للتعليم يستلزم قياس الجودة ونتائج التعلم. وينبغي للبلدان أن تتعقّب مسيرة تعلم التلاميذ على فترة طويلة بما فيه الكفاية لتقييم آثار التعليم والجودة على النمو الاقتصادي.

ولا تتوافر هذه البيانات المجمّعة على فترة زمنية معينة إلا نادراً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ولكنها تزداد توافراً في البلدان المرتفعة الدخل. ورُبط تحسّن جودة التعليم، الذي يقاس بصورة تقريبية بواسطة نتائج المسوح المتعلقة بالتحصيل العلمي، بارتفاع معدلات نمو دخل الفرد. وهذا يعني أن قاعدة المهارات اللازمة في المجال الاقتصادي لا يمكن أن تكون محرّكاً للنمو عندما تتدنى جودة التعليم.

ولو تمكّنت المكسيك من رفع نتيجة الرياضيات التي أحرزتها في برنامج التقييم الدولي للطلاب بمقدار 70 نقطة للوصول إلى متوسط علامات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لأدى ذلك إلى زيادة معدل نمو دخل الفرد السنوي بما يقارب الضعف بين عامي 1990 و2010 لينتقل من 1.5% إلى 2.9%. وبالتالي، يمكن أن تفضي الإصلاحات الفعالة من حيث التكلفة التي تعزز نتائج التعلم وتحسن الجودة إلى زيادة العوائد الاقتصادية للتعليم، وأن تشكّل استثماراً وجيهاً.

> ***ينبغي ألا تحظى كل طفلة بفرصة ارتياد المدرسة فحسب وإنما ينبغي أن تتاح لها أيضاً فرصة اكتساب المعارف والمهارات التي تحتاجها لخوض حياة صحية ومنتجة والاعتناء بنفسها وعائلتها والعيش كمواطنة متمتعة بالقدرات اللازمة. وتحتاج البلدان على الصعيد الوطني إلى يد عاملة متمتعة بالمهارات والكفاءات اللازمة للحفاظ على إنتاجية المزارع والمصانع، وإيجاد فرص العمل، وحفز الابتكار والمنافسة، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع على الجميع.***
>
> **— الدكتور جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي**

الحد من مظاهر اللامساواة

الهدف المقترح 10 > الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

إن توزيع المداخيل يكون في سياقات عديدة متكافئاً بشكل عام في بداية الأمر حيث ينتمي مجموع السكان إلى طبقة الفقراء نسبياً. وتزداد مظاهر اللامساواة عندما يأخذ البلد في التطوّر وتنتقل اليد العاملة إلى القطاعات غير الزراعية التي يتقاضى فيها المرء أجوراً أعلى. ثم تبدأ ظاهرة ازدياد اللامساواة هذه بالانعكاس تدريجياً عندما تتخلى شريحة سكانية واسعة بما فيه الكفاية عن الزراعة نهائياً.

ويؤدي التعليم دوراً رئيسياً في هذه العملية. فيقوم بتيسير التحول البنيوي للاقتصاد وتشجيع العمال المتعلمين على الانتقال إلى القطاعات غير الزراعية: ويتبيّن إثر استعراض 64 دراسة أن تعزيز الإنصاف في توزيع فرص التعليم يخفّف من التفاوت في المداخيل.

ويُعتبر توسيع نطاق التعليم، لا سيما بالحرص على أن يُكمل معظم الأفراد المرحلة الثانوية، شرطاً أساسياً لتقليص مظاهر **اللامساواة داخل البلدان**. وقد تقلّص في عدة بلدان التفاوت في المداخيل عندما أصبح عدد الذين أتموا التعليم الثانوي أكبر من عدد الذين أتمّوا التعليم الابتدائي ليتحوّلوا إلى أكبر فئة سكانية متعلمة. وقد انخفض في فرنسا وماليزيا والبرازيل حجم التفاوت في المداخيل، الذي يقيسه معامل جيني (Gini coefficient)، بحوالى سبع نقاط مئوية في غضون عشرين سنة بفعل ازدياد الشريحة السكانية التي أتمت المرحلة الثانوية.

وارتفعت في ماليزيا نسبة الراشدين الذين أكملوا التعليم الثانوي من 20% في عام 1980 إلى 48% في عام 2000؛ وهبط في الفترة نفسها معامل جيني من 0.51 إلى 0.44 (انظر الشكل أدناه).

وصحيح أن زيادة عدد الذين يصلون إلى التعليم الثانوي ويكملونه أمر لا بد منه لتقليص التفاوت في المداخيل داخل البلدان، ولكنه ليس كافياً. فالنتيجة تتوقف أيضاً على الفرص المتاحة في سوق العمل. وقد اشتدّ التفاوت في المداخيل بين عامي 1990 و2010 سواء في البلدان المرتفعة الدخل أو البلدان ذات الدخل المتوسط، ولا سيما في الصين والهند، إذ تجاوز الطلب على اليد العاملة ذات المهارات العرض المتوافر، فاستفاد الذين كانوا قد وصلوا إلى أعلى المراتب العلمية من هذا الوضع أكثر من غيرهم نسبياً. ويبدو أن زيادة فرص الالتحاق بالتعليم ما بعد الابتدائي قد ساهمت في الحدّ من تفاقم مظاهر اللامساواة.

وعلى الرغم من المنحى التصاعدي الذي تشهده العديد من البلدان فيما يخص التفاوت في المداخيل، تظهر للمرة الأولى منذ أكثر من قرنين بعض العلامات التي تشير إلى تراجع محتمل لمظاهر **اللامساواة العالمية** – أي مظاهر اللامساواة بين البلدان– مع العلم أنها تبلغ في الأصل مستويات عالية غير مقبولة. وانخفض معامل جيني للدخل العالمي بين عامي 2002 و2008 بمقدار 1.4 نقطة مئوية ليصل إلى أقل من 0.70 بقليل.

وكان لتوسيع نطاق التعليم دور بارز في المساهمة في تقليص التفاوت في المداخيل على الصعيد العالمي إذ قام ذلك بالحد من الفقر وتكوين طبقة وسطى في البلدان ذات الدخل المتوسط. بيد أن توسيع نطاق التعليم لم يخفف من اللامساواة في المداخيل على الصعيد العالمي بالسرعة التي قلّص بها التفاوت في المداخيل داخل البلدان لأن فرص التعليم المتاحة للراشدين ما زالت متفاوتة للغاية على الصعيد العالمي.

توسيع نطاق التعليم يمكن أن يقلّص التفاوت في المداخيل

مجموع السكان البالغين من العمر 25 سنة وما فوق والذين أتموا المرحلة الثانوية، ومعامل جيني للتفاوت في المداخيل في فرنسا وماليزيا والبرازيل، في سنوات مختارة

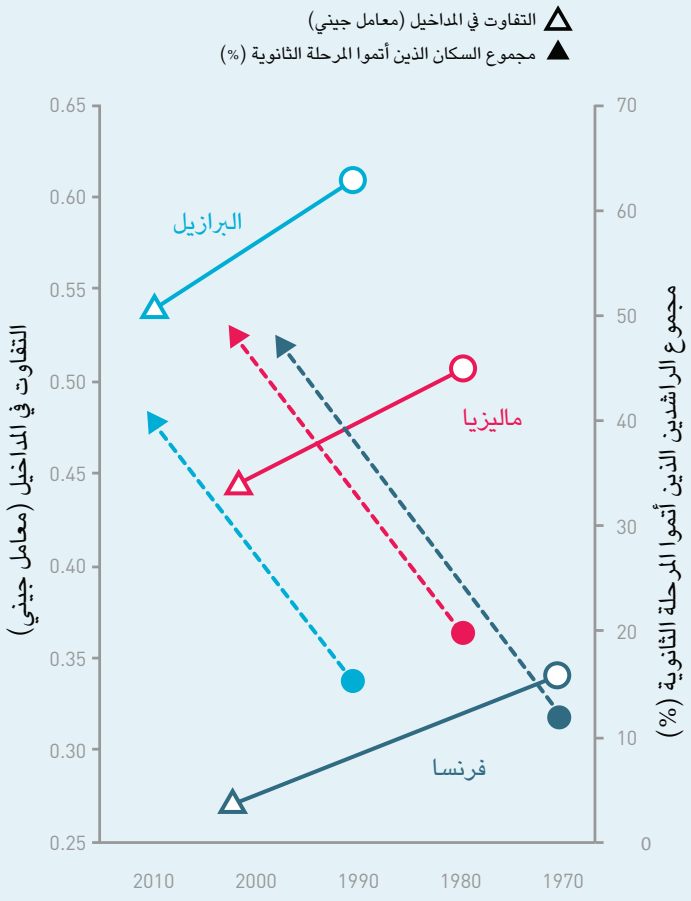

المصادر: [1] Distribution of population by education level: Barro and Lee (2013)
[2] Income inequality: UNU-WIDER (2008) (France). Malaysia Economic Planning Unit (2013) (Malaysia). and de Castro (2011) (Brazil)

التنمية الحضرية

الهدف المقترح 11 > جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة

يشهد العالم توسعاً حضرياً سريعاً، ولا سيما في البلدان النامية. ففي عام 2007، تجاوز عددُ سكان المدن في العالم للمرة الأولى عددَ سكان الأرياف؛ وفي عام 2030، سيمثل عدد المقيمين في المناطق الحضرية 60% من مجموع سكان العالم (ونحو 40% من سكان البلدان المنخفضة الدخل). وصحيح أن هذا الحراك باتجاه المدن يولّد فرصاً هائلة إلا أن التجربة أثبتت أنه يطرح تحديات كبيرة أيضاً. ولهذا السبب حدّد الفريق العامل المفتوح باب العضوية غايات تتسم بالطموح في مجال الإسكان والنقل والتخطيط واعتزم تحقيقها بحلول عام 2030.

وقد انتشر التعليم تقليدياً في وقت أبكر وعلى نطاق أوسع في المناطق الحضرية، وأصبح بالتالي أحد محفزات النزوح السكاني. كما أن تطوّر التعليم في المدن يستقطب أشخاصاً طموحين وموهوبين ويهوون المخاطرة مما قد يعزّز من حيوية سوق العمل ويشجع على الابتكار والإبداع فيه. ولكن من منظور مغاير، شكلت رداءة التعليم في بعض أحياء المدن عاملاً بارزاً من عوامل اللامساواة المكانية، مما ولّد شعوراً بالحرمان النسبي. فيُعتبر الحدّ من مظاهر اللامساواة في توفير خدمات التعليم الجيد من الحلول المعتمدة في مجال السياسات لقيادة جهود التجديد الحضري.

ويشجّع تركّز السكان المتعلمين في المناطق الحضرية على التنمية الاقتصادية والابتكار محلياً. فلا تُجنى فوائد التعليم على المستوى الشخصي فقط؛ إذ إن تَشُكّل كتلة كبيرة من الأفراد الأكفاء والمؤهلين، مع العلم أن انتشار مؤسسات التعليم العالي في المدن يعطي عادة دفعاً قوياً لهذه العملية، يمكن أن يكون له آثار تعود أيضاً بالنفع على سائر العاملين. وتُظهر دراسة تحليلية تناولت قطاع المصانع في الولايات المتحدة أن ارتفاع عدد الخرّيجين الجامعيين الذين يعيشون في المدن بنسبة 1% يترافق مع ارتفاع في الإنتاج بمقدار 0.5 نقطة مئوية. وتُبيّن دراسة أخرى أن هذه الآثار على صعيد الإنتاجية تزداد عندما تكون الصناعات متقاربة من حيث التكنولوجيا المستعملة وبالتالي ترتبط ارتباطاً أوثق بكفاءات محددة مكتسبة في الإطار التعليمي. وهذا يدلّ على أن تركّز رأس المال البشري في المناطق الحضرية يشجع أيضاً على إنتاج المعارف وتبادلها، وقد لوحظت هذه الظاهرة أيضاً في المراكز التكنولوجية الحضرية الواقعة في بلدان أكثر فقراً مثل الهند.

ويساعد التعليم على مواجهة مصاعب الحياة في المدينة. وصحيح أن انتشار التعليم يحفّز الإنتاجية الاقتصادية ولكن يمكن أن يكون له آثار سلبية أيضاً. فعلى سبيل المثال، هناك احتمال أكبر بأن يملك أكثر الناس تعلماً في المدن السريعة النمو في العالم سيارة خاصة وهم أقلّ استعداداً من غيرهم للتخلي عنها على الرغم من الأضرار البيئية التي تسببها زحمة السير وتلوث الهواء. ووفقاً للإحصاءات المتعلقة بنوعية الهواء، التي سجّلتها 42 مدينة صينية خلال الفترة 2011–2001، يرتفع مؤشر تلوث الهواء بارتفاع نسبة الطلاب الجامعيين من مجموع السكان. ولكن تظهر مع الوقت مقاربات ابتكارية للتنمية الحضرية المستدامة في المدن التي أقامت شبكات بين معاهد البحوث وغيرها من أقطاب المعرفة، كما هو الحال مثلاً في ستوكهولم وسنغافورة. وهذا خير دليل على أن التعليم قادر على تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للتغلب على التحديات التي يثيرها التوسع الحضري.

والإجرام هو من النتائج السلبية والمكلفة الأخرى التي ترتبط بالحياة في المدينة. ويزيد التعليم من فرص العودة إلى العمل وبالتالي يخفف من ظاهرة الإجرام بالحد من جاذبية السلوكيات المخالفة للقانون خاصةً إذا كانت عقوبتها هي السجن المؤكَّد. ورُبط التخرّج من المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة بانخفاض معدلات الاحتجاز ولا سيما لقضايا متعلقة بجرائم خطيرة مثل القتل أو الاعتداء. ولوحظ في هولندا أنه كلما ارتفع مستوى التعليم، اشتدّت الرغبة في إنفاذ الأعراف الاجتماعية فيما يخص الأعمال الجرمية الصغيرة.

إنّ توفير خدمات التعليم المتكافئ أداة بالغة الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء مشاعر السخط في المدن. فغالباً ما تنجم الأعمال التي تعرّض الأمن الشخصي أو العائلي للخطر عن الشعور بالاستياء نتيجة التهميش الواسع الانتشار وارتفاع معدلات اللامساواة داخل المدينة الواحدة. فغالباً ما توجد الأحياء المعزولة والمجمّعات السكنية المغلقة في المدن التي تشكو من تفاوت شديد في توزيع الفرص. وإذ يتركّز النازحون الفقراء القادمون من الريف (وغير الشرعيين عادة) في مناطق لا تخضع لأي تنظيم، تتخذ حكومات عديدة موقفاً مبهماً فيما يخص تزويد هؤلاء السكان بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم ذاتها الموفرة لسائر سكان المدينة. ويُعزى ذلك في جزء منه إلى عوائق إدارية ولكن يعزى أيضاً عادة إلى الاعتقاد الخاطئ بأن تحسين ظروف العيش في هذه المجمّعات قد يفضي إلى تسارع وتيرة النزوح باتجاه المدن.

وقد أدى إهمال السلطات العامة أحياناً إلى توفير خدمات تعليمية متدنية الجودة في الأحياء الفقيرة للمدن مقارنة بالمناطق الريفية. ففي بنغلاديش مثلاً، بلغت صافي معدلات الحضور في الصفوف الثانوية في عام 2006 نسبة 12% فقط في الأحياء الفقيرة للمدن، مقابل 37% في المناطق الريفية و46% في سائر المناطق الحضرية. وقد أدى ذلك في البلدان النامية إلى ظهور خدمات غير حكومية لتوفير التعليم في العديد من الأحياء الفقيرة للمدن. إلا أن هذه التدابير لا تكفي لسدّ الفجوة القائمة.

حماية البيئة ومقومات صمودها

الأهداف المقترحة 12 و13 و14 و15:

> ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

> اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

> حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

> حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تكتسي التهديدات المتعددة المتمثلة في تدهور البيئة وتغير المناخ طابعاً عاجلاً بما لم يسبق له مثيل. وللتعليم قدرة كبيرة على تغيير أنماط الحياة والسلوكيات المضرة بالبيئة من خلال تحسين المعرفة وترسيخ القيم وتعزيز المعتقدات وتغيير المواقف. وإذ يتضح يوماً بعد يوم الأثر السلبي الذي خلّفته التصرّفات البشرية على البيئة وتغير المناخ، خاصة عبر انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، تتوجّه الأنظار إلى التعليم وإلى ضرورة الاستفادة من إمكاناته.

غير أن رفع مستويات التعليم لا يفضي تلقائياً إلى تصرّفات مسؤولة أكثر حيال البيئة. ولكن وفقاً لما ذكره تقرير ستيرن بشأن تغير المناخ وهو تقرير يؤثر على الرأي العام: "يمكن أن تؤدي الحكومات دور المحفّز على الحوار من خلال تقديم الأدلة وتوفير التعليم وتقديم الحجج المقنعة وفتح النقاشات. فتثقيف تلاميذ المدارس الحاليين حول تغير المناخ يساعد على بلورة واستدامة السياسات المستقبليّة كما وأنّ النقاشات العامة الموسّعة والدولية من شأنها أن تساند واضعي السياسات الحاليّين في اتخاذ الإجراءات القويّة الآن."

وفي الواقع، غالباً ما يتّبع الأشخاص الأكثر تعلماً نمط حياة يلقي بثقله على كاهل البيئة. وأحد الأسباب هو أن الغالبية الساحقة من الناس لا يلمسون حتى الآن عواقب تغيّر المناخ وأن العديدين ما زالوا يعتبرونها تهديداً بعيداً. ولكن عندما يواجه السكان تحديات كبرى، لديهم القدرة على تحريك جمود السلوكيات السابقة – ويكون المتعلّمون عادة أوّل المستجيبين.

ويتيح التعليم زيادة الوعي البيئي والاهتمام بالبيئة. ومن الأدوار الحيوية التي يمكن أن يؤديها التعليم تحسين فهم الأبعاد العلميّة لتغيّر المناخ والمسائل البيئية الأخرى. فالطلاب الذين سجّلوا علامات أعلى في مجال العلم البيئي في 57 بلداً مشاركاً في التقييم الدولي للطلاب لعام 2006 أفادوا أيضاً بأنهم أكثر إدراكاً للشؤون البيئية المعقدة. وعلى سبيل المثال، في البلدان الثلاثين المشاركة في المسح والمنضمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتبطت زيادة وحدة واحدة في مؤشر الوعي بزيادة 35 نقطة في مؤشر الأداء العلمي البيئي.

ولوحظ في 47 بلداً شملها المسح العالمي للقيم للفترة 2008–2005 أنه كلما ازداد المستوى التعليمي للفرد، ازداد احتمال اهتمامه بالقضايا البيئية. وعلاوة على ذلك، تبيّن من المسح العالمي للقيم للفترة 2012–2010 أنه عندما طُلب من الناس الاختيار بين حماية البيئة وإحياء الاقتصاد، مال المجيبون الذين أتموا التعليم الثانوي نحو البيئة أكثر من الذين لم يتجاوزوا هذا المستوى التعليمي.

وكذلك أظهرت المعلومات من برنامج المسح الاجتماعي الدولي الذي شمل 29 بلداً معظمها من البلدان المرتفعة الدخل أن نسبة الأشخاص الذين لم يؤيدوا فكرة أن الناس يبالغون في قلقهم حيال البيئة ارتفعت من 25% بين الذين بلغوا تعليماً أدنى من الثانوي إلى 46% بين الذين وصلوا إلى التعليم العالي.

ويساهم التعليم في تغيير السلوكيات بحمل المواطنين على تعزيز مشاركتهم. ولا يميل الأكثر تعلماً إلى الاهتمام بالبيئة أكثر من غيرهم فحسب وإنما أيضاً إلى الانخراط في الأنشطة الرامية إلى تعزيز ودعم القرارات السياسية التي تحمي البيئة. ولا شكّ في أن ممارسة هذا الضغط طريقة بالغة الأهمية لحثّ الحكومات على عقد اتفاق ملزم ضروري لمراقبة مستويات الانبعاثات.

وفي جميع البلدان المشاركة في برنامج المسح الاجتماعي الدولي لعام 2010 تقريباً، كان احتمال أن يكون الفرد قد قام في السنوات الخمس الماضية بالتوقيع على عريضة أو التبرّع بالمال أو المشاركة في احتجاج أو مظاهرة متعلقة بالبيئة أكبر بين المجيبين الأكثر تعلّماً. وفيما صرّح 12% من المجيبين الذين لم يُكملوا التعليم الثانوي في ألمانيا بأنّهم اتخذوا مثل هذا الإجراء السياسي، ارتفعت النسبة إلى 26% بين الذين أتموا التعليم الثانوي وإلى 46% بين الذين وصلوا إلى التعليم العالي.

وقد أظهر أيضاً تحليل المسح العالمي للمواطنين بشأن الاحتباس الحراري في الولايات المتحدة أنه كلّما ارتفع مستوى التعليم لدى المجيبين زاد نشاطهم فيما يتعلق بدعم السياسات والمشاركة السياسية البيئية والسلوك الصديق للبيئة.

التقدم في التحصيل الدراسي يؤدي إلى مزيد من الاهتمام بالبيئة

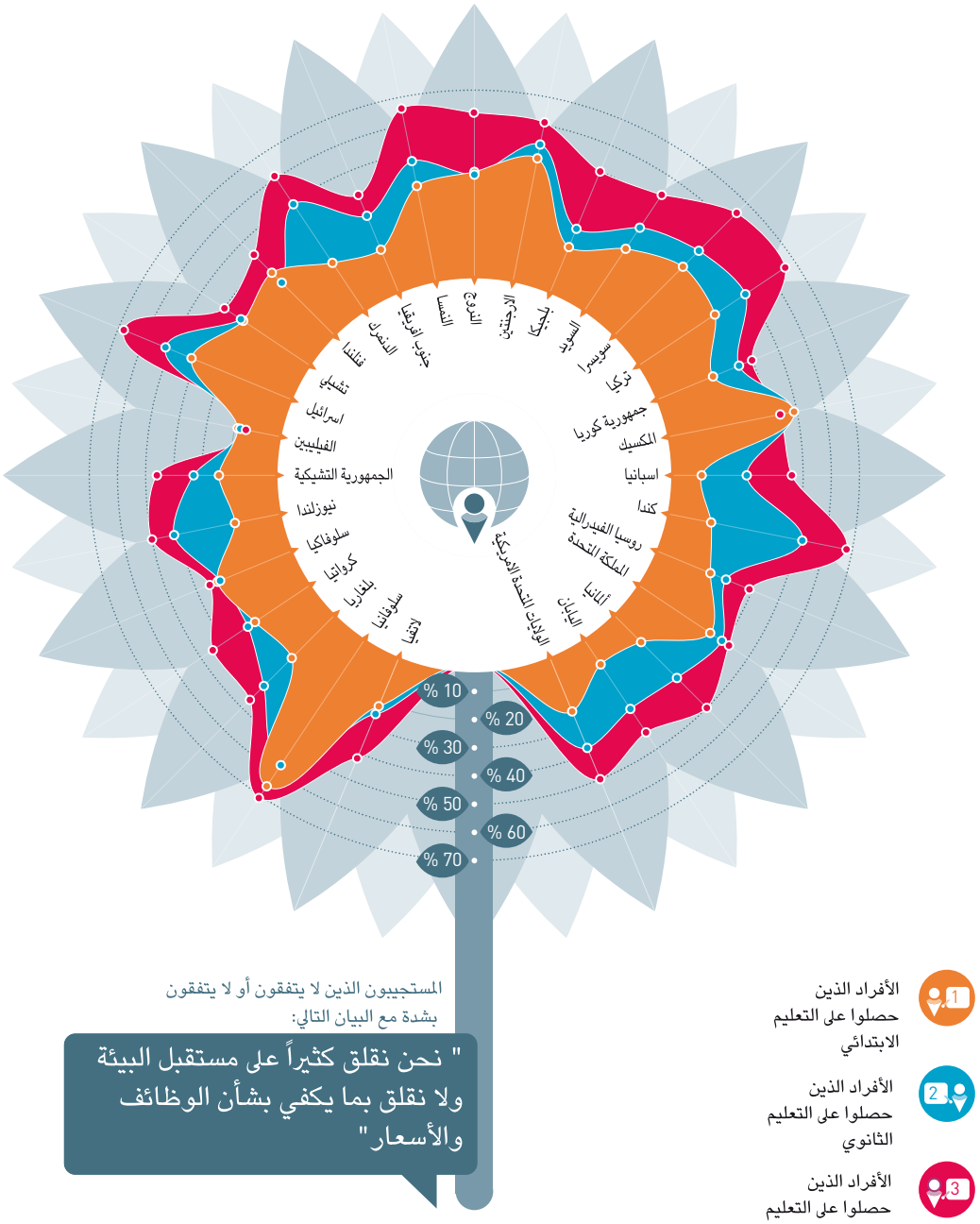

المصدر: المركز الوطني للأبحاث الاجتماعية (2013)، بناء على معلومات برنامج المسح الاجتماعي الدولي لعام 2010.

كما يساعد التعليم الشعوب على التكيف مع تبعات تغيّر المناخ. فالحاجة إلى التكيف تصبح ملحة أكثر فأكثر للسكان العديدين الذين يشكون من زيادة درجات الحرارة وارتفاع مستويات البحر وازدياد تواتر الظواهر الجوية العنيفة. والتكيف مهم بشكل خاص بالنسبة لأشد البلدان فقراً التي تتمتع فيها الحكومات بقدرة محدودة على التدخل والتي تشعر أكثر من غيرها بالخطر على موارد رزقها. والمزارعون في البلدان المنخفضة الدخل هم معرّضون بشكل خاص للتأثر بتغير المناخ لاعتمادهم كثيراً على الزراعة المروية بمياه الأمطار. وقد أظهر مسح للمزارعين في بوركينا فاصو والكامرون ومصر وإثيوبيا وغانا وكينيا والنيجر والسنغال وجنوب أفريقيا وزامبيا أن المزارعين المتعلمين كانوا أكثر ميلاً لاعتماد شكل من أشكال التكيف على الأقل: فتؤدي سنة تعليم إضافية واحدة إلى تخفيض احتمال عدم التكيف بنسبة 1.6%.

ويساهم التعليم في بناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ ويخفف من الضعف أمامها، مع أنه من الصعب تقديم الدليل القاطع على ذلك. ومن هنا، ينبغي إدراج التعليم في إطار الاستراتيجيات الرامية إلى درء الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث، وذلك كوسيلة لتحسين فهم الناس لهذه المخاطر ولأهمية التكيف وللتدابير الكفيلة بالتخفيف من آثار هذا التغير على موارد الرزق.

مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع

الهدف المقترح 16 > التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

إن الدور الحيوي الذي يؤديه التعليم في تكريس حقوق الإنسان وسلطة القانون متجذّر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن «يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع... إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية». ويمكّن التعليم الجيد الأفراد من تكوين أحكام مستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تخصّهم، ومن الانخراط في النقاش السياسي الوطني والمحلي بطريقة نشطة وروح بنّاءة. ولكن في عدة مناطق من العالم، تؤدي الانتخابات غير العادلة والمسؤولون الفاسدون وأنظمة العدالة الضعيفة إلى تقويض حقوق الإنسان وثقة المواطنين في الحكومة. وحين تشعر المجموعات المحرومة من حقّ الاقتراع بأنها لا تملك أي وسيلة للتعبير عن شواغلها، قد تؤدي عوامل الفشل هذه إلى نشوء النزاعات.

ويعزّز التعليم من عملية اتخاذ القرارات الشاملة والتشاركية والتمثيلية. ويُظهر تحليل استطلاعات الرأي العام في 36 بلداً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن التعليم يقترن بارتفاع معدلات الاقتراع. وهذه العلاقة أوثق في البلدان التي ينخفض فيها متوسط المستوى التعليمي، كما هو الحال مثلاً – في أمريكا اللاتينية – في السلفادور أو غواتيمالا أو باراغواي، مقارنة بالبلدان التي يكون متوسط المستوى التعليمي فيها أعلى مثل الأرجنتين أو شيلي.

ولا تتعلق المشاركة في عملية صنع القرارات بالاقتراع فحسب. ففي الهند، كان للتعليم أيضاً أثر إيجابي على احتمال إجراء الحملات الانتخابية ومناقشة شؤون الانتخابات وحضور التجمعات وبناء التواصل مع مسؤولي الحكومة المحلية في ولايتي ماديا براديش وراجستان. وفي ولاية البنغال الغربية، كلما ارتفع مستوى تعليم الأسرة زاد احتمال حضور الأفراد منتدى القرية الذي يُعقد مرتين سنوياً وطرحهم الأسئلة.

والتعليم آلية أساسية لتعزيز تقبّل التنوّع. فالأشخاص الذين أتموا التعليم الثانوي في أمريكا اللاتينية أقل ميلاً من الذين أتموا التعليم الابتدائي للتعصب إزاء أشخاص من عرق مختلف (بنسبة 47%). والأشخاص الذين أتموا التعليم الثانوي في الدول العربية أقل ميلاً من الذين أتموا التعليم الابتدائي فقط للتعصب إزاء الأفراد المنتمين إلى دين آخر بنسبة 14%. والأشخاص الذين أتمّوا التعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هم، مقارنة بالذين لم يُكملوه، أقل ميلاً لإبداء موقف متشدد تجاه الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز بنسبة 23%. والأشخاص الذين أتموا التعليم الثانوي في وسط وشرق أوروبا أقلّ ميلاً من الذين لم يكملوه لإبداء التعصب إزاء المهاجرين بنسبة 16%.

ولا يقوم التعليم بتغيير السلوكيات فحسب. ففي الهند، تبيّن أن حوالى 4% فقط من مجموع المرشحين لانتخابات برلمان الولاية كانوا من النساء، وبلغت نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات في المتوسط 5%. ولو تقلّصت إلى النصف الفجوة بين الجنسين على صعيد القرائية، لازدادت نسبة المرشحات بمقدار 21% ونسبة الأصوات التي يحصلن عليها بمقدار 17%.

ويساعد التعليم على تفادي النزاعات ومعالجة نتائجها. وصحيح أن التعليم الرديء لا يؤدي تلقائياً إلى نشوء النزاعات، إلا أنه من عوامل الخطر المهمة: فلو كانت نسبة التحاق الذكور بالمدارس الثانوية أعلى من المتوسط بمقدار 10 نقاط مئوية، لانخفض خطر نشوب الحروب بمقدار الربع. فخطر نشوء النزاعات يرتفع في البلدان التي تنخفض فيها معدلات تعليم الذكور وتضمّ أعداداً كبيرة من الشباب في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، تبيّن أن البلد الذي تكون فيه نسبة الشباب إلى السكان الراشدين مرتفعة وتبلغ 38%، قد تؤدي مضاعفة نسبة الشباب الذين أتموا التعليم الثانوي فيه من 30% إلى 60% إلى خفض خطر نشوء النزاعات إلى النصف.

وقد يؤجّج الشعورُ بالظلم فيما يخص الوصول إلى التعليم مشاعرَ الخيبة تجاه السلطة المركزية. وقد أظهرت دراسة ضمت 55 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في الفترة 2003-1986 أنّ تضاعف مستوى اللامساواة في التعليم يؤدي إلى زيادة احتمال نشوء النزاعات بأكثر من الضعف، أي من 3.8% إلى 9.5%.

وينطبق ذلك على سائر أشكال العنف. فقد رُبطت الزيادة في نسبة الشباب الذين أتموا التعليم الثانوي في 55 مدينة رئيسية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا في الفترة 2006-1960 بانخفاض عدد الأحداث المميتة.

Credit: UNESCO/Hugo Infante

> *نلقّن الأطفال في هذه المدرسة احترام رعايا البلدان الأخرى لأننا نستقبل أيضاً أطفالاً من بيرو وبوليفيا وكولومبيا. أي نعلّمهم عدم التمييز ضد الآخرين.*
>
> **— ليليان، معلمة في شيلي**

يمكن بذل مزيد من الجهود لاستغلال قدرة التعليم على إحداث التغييرات. ولبنان بلد يمتاز بالتنوّع ويعاني من الشروخ التي تحدثها فيه الانقسامات الطائفية العميقة. وقد أجريت في نهاية الحرب الأهلية عام 1990 عملية إصلاح واسعة النطاق لتغيير المناهج الدراسية والكتب المدرسية وطريقة إعداد المعلمين توخياً لتحقيق المصالحة. ولكن غالبية المدارس الثانوية تبقى منفصلة طائفياً. وما زال تعليم التربية المدنية مواضيعياً فيما يهيمن على الصفوف والمدرسة جوّ يتسّم بالتسلط والهرمية، وذلك حتى في المدارس العامة. وكان عدد تلاميذ السنة الحادية عشرة الذين يثقون بالأحزاب الطائفية في المدارس التي تطبق مقاربة سلبية في تعليم التربية المدنية أعلى بمقدار الضعف مقارنة بالمدارس التي تعتمد مقاربة نشطة.

ويساعد التعليم على تقليص الفساد السياسي. فيقوم التعليم بتعزيز الرقابة الضرورية على المؤسسات لكشف التجاوزات المتصلة بسوء استخدام السلطة ومعاقبتها، كما يقوم بتقليص التسامح حيال الفساد. ففي البرازيل مثلاً، صرّح 53% من الناخبين غير المتعلمين بأنهم قد يؤيدون سياسياً فاسداً إذا كان يتمتع بالكفاءة، وانخفضت نسبة المؤيّدين لهذه الفكرة إلى 25% فقط بين المجيبين الذين تابعوا على الأقل المرحلة الأولى من التعليم العالي.

وكلما ارتفع مستوى التعليم لدى المواطنين زاد احتمال مناهضتهم للفساد بتقديم الشكاوى إلى الجهات الحكومية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى امتلاكهم المعلومات اللازمة لتقديم الشكاوى والدفاع عن أنفسهم. وفي 31 بلداً شارك في مسح مشروع العدالة العالمي للفترة 2011–2009، تبيّن أن احتمال قيام الذين أتموا التعليم الثانوي بتقديم الشكاوى بخصوص سوء الخدمات الحكومية أعلى من المتوسّط بمقدار السدس، وأنه أعلى بمقدار الثلث فيما يخص الأشخاص الذين أتموا التعليم العالي.

والتعليم أساسي لحسن سير نظام العدالة. وكلما ازداد مستوى تعليم الفرد، زاد احتمال مطالبته بحقوقه وعدم استبعاده من النظام القانوني. ففي سيراليون، يتعذّر على الكثير من الأشخاص الذين لم ينالوا حظاً وافراً من التعليم اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي لأنه يستخدم اللغة الإنجليزية. ويُستعان بالمترجمين الفوريين في بعض الأحيان لترجمة المداولات إلى لغة الكريو وهي اللغة المشتركة، لكنّ البعض لا يتكلم سوى اللغات المحلية التي لا يتوافر لها المترجمون الفوريون. ويمكن أن يقود هذا النظام القضائي بسهولة إلى عزل المتهمين الأقل تعلماً في حين يُفترض أن يؤمّن لهم الدعم اللازم.

وتتحلى النظم التعليمية بأهمية بالغة لأنها هي التي تتولى إعداد أخصائيي النظام العدلي في النهاية. وحتّى المحاكم غير الرسمية المنشأة لتحسين لجوء الأقل تعلماً إلى نظام العدالة تحمل وزر الأمية الثقيل. ففي إريتريا، أنشئت محاكم قروية بوصفها محاكم من الدرجة الأولى للمساعدة على تسوية الخلافات بشكل ودّي، ولكن عدة شيوخ من الذين عُيّنوا كقضاة كانوا أمّيين ويفتقرون إلى التدريب القانوني الأساسي. ونتيجة لذلك، عَلِقت عدة قرارات بين النظامين لأنها لم تكن تستند لا إلى القانون العرفي ولا إلى القوانين الوطنية.

الخاتمة

يستطيع التعليم أن يسرّع بطرائق متعددة من وتيرة التقدم نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة المقترحة لعام 2015 وما بعد. فالتعليم ليس حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، وإنما هو أيضاً، كما أظهره هذا التقرير، أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية. ويتيح التعليم للأفراد، وخاصة النساء، أن يعيشوا حياة ملؤها الصحة والإبداع ولها معنى ومغزى ومقومات للتكيف وأن يتطلعوا إلى هذه الحياة. ويعطي التعليم لصوتهم صدى أقوى في الشؤون المجتمعية والوطنية والعالمية. ويتيح لهم فرصاً جديدة في مجال العمل ويفتح آفاقاً جديدة للارتقاء الاجتماعي. وباختصار، يؤثر التعليم تأثيراً كبيراً على العديد من قطاعات التنمية. ولذلك، يجدر أن يكون حجر أساس في الإطار الإنمائي لمرحلة ما بعد عام 2015. وينبغي تأكيد وتجديد الالتزامات السياسية والمالية التي قطعتها البلدان والجهات المانحة في مجال التعليم. وهناك حاجة ملحة لتوطيد أواصر التعاون بين القطاعات سعياً إلى تحقيق مظاهر التآزر هذه وترسيخها.

المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً»

ترمي هذه المبادرة، التي استهلها الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2012، إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع وما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية. وتُركّز هذه المبادرة على ثلاث أولويات هي: إلحاق كل طفل بالمدرسة، وتحسين جودة التعلّم، وتعزيز المواطنة العالمية. وهي عبارة عن نشاط ترويجي تشارك فيه عدة جهات فاعلة، وعن محور جامع يحثّ الشركاء على عقد الالتزامات وتعبئة الموارد لدعم الجهود المبذولة عالمياً في مجال التعليم. وتقوم هذه المبادرة أيضاً بحشد الالتزامات في أرفع الأوساط السياسية، ويمكنها أن تعتمد على 16 بلداً رائداً تشكّل مثالاً يحتذى به، وتشجّع الحكومات على تقديم الدعم السياسي والمالي إلى التعليم.

> *يتعذّر حتى على أفضل المدارس والمعلمين بلوغ الأهداف المنشودة إذا غاب التلاميذ على الدوام أو كانوا يتضوّرون جوعاً لدرجة تعيق تعلمهم. وتُعتبر التغذية المدرسية أداة أساسية لمدّ الأطفال بالطاقة التي يحتاجونها للتعلم والتركيز، وحفز الوالدين على إرسال أطفالهم إلى المدرسة وخاصة الفتيات. وتُعتبر المبادرة المشتركة التي عقدتها اليونسكو واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي تحت عنوان «غذاء الجسد غذاء للروح» مثالاً ممتازاً للتعاون الشامل الذي يمكن أن نبديه من أجل تحقيق التعليم للجميع بعد عام 2015.*
>
> **— إيرتارين كوزين،**
> **المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي**

> *تتأخّر الفتيات المتعلمات عادة أكثر من غيرهن في إنجاب الأطفال وتبني أسراً أصغر حجماً. وهنّ أقل عرضة للوفاة خلال الحمل أو الولادة، وتزيد فرص ذريّتهن في البقاء أحياء بعد عمر الخامسة وفي النجاح لاحقاً في المدرسة والحياة. والنساء اللواتي ارتدن المدرسة مهيّئات بشكل أفضل لحماية أنفسهن وحماية أطفالهن من سوء التغذية والأمراض المميتة والاتجار والاستغلال الجنسي.»*
>
> **— إيرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج،**
> **وغراسا ماشيل، رئيسة مؤسسة التنمية المجتمعية**
> **ومؤسِّسة جمعية غراسا ماشيل.**

المراجع

الحد من الفقر

People living in poverty: United Nations. 2013. The Millennium Development Goals Report 2013. New York, United Nations.

Returns to schooling: Montenegro, C. E. and Patrinos, H. A. 2012. Returns to Schooling Around the World. Washington, DC, World Bank.

El Salvador: Understanding Children's Work. 2012. Youth disadvantage in the labour market: empirical evidence from nine developing countries. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2012.

Uganda: Fox, L. and Sohnesen, T. P. 2012. Household Enterprises in Sub-Saharan Africa: Why They Matter for Growth, Jobs, and Livelihoods. Washington, DC, World Bank (Policy Research Working Paper, 6184.)

Thailand: Pawasutipaisit, A. and Townsend, R. M. 2011. Wealth accumulation and factors accounting for success. Journal of Econometrics, Vol. 161, No. 1, pp. 56-81.

Farmer income: (1) Utilization of fertilizer, e.g. Ethiopia: Asfaw, A. and Admassie, A. 2004. The role of education on the adoption of chemical fertiliser under different socioeconomic environments in Ethiopia. Agricultural Economics, Vol. 30, No. 3, pp. 215-28. (2) Soil conservation and erosion-control measures, e.g. Nepal: Tiwari, K. R., Sitaula, B. K., Nyborg, I. L. P. and Paudel, G. S. 2008. Determinants of farmers' adoption of improved soil conservation technology in a middle mountain watershed of central Nepal. Environmental Management, Vol. 42, No. 2, pp. 210-22. (3) Cash crops, e.g. Mozambique: Bandiera, O. and Rasul, I. 2006. Social networks and technology adoption in northern Mozambique. The Economic Journal, Vol. 116, No. 514, pp. 869-902.

China: Yang, D. T. 2004. Education and allocative efficiency: household income growth during rural reforms in China. Journal of Development Economics, Vol. 74, No. 1, pp. 137-62; Yang, D. T. and An, M. Y. 2002. Human capital, entrepreneurship, and farm household earnings. Journal of Development Economics, Vol. 68, No. 1, pp. 65-88.

Ethiopia: World Bank. 2013. World Development Indicators. Washington, DC, World Bank. http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators (Accessed 2 August 2013.); Dercon, S., Hoddinott, J. and Woldehanna, T. 2012. Growth and chronic poverty: evidence from rural communities in Ethiopia. Journal of Development Studies, Vol. 48, No. 2, pp. 238-53.

Viet Nam: Baulch, B. and Dat, V. H. 2011. Poverty dynamics in Vietnam, 2002 to 2006. Baulch, B. (ed.), Why Poverty Persists: Poverty Dynamics in Asia and Africa. Cheltenham, U.K., Edward Elgar.

Guatemala: Behrman, J., Murphy, A., Quisumbing, A. and Yount, K. 2009. Are Returns to Mothers' Human Capital Realized in the Next Generation? The Impact of Mothers' Intellectual Human Capital and Long-run Nutritional Status on Children's Human Capital in Guatemala. Washignton, DC, International Food Policy Research Institute. (Discussion Paper, 850.); Behrman, J. R., Hoddinott, J., Maluccio, J. and Martorell, R. 2010. Brains Versus Brawn: Labor Market Returns to Intellectual and Physical Health Human Capital in a Developing Country. Washington, DC, International Food Policy Research Institute. (Unpublished.)

Senegal: Lambert, S., Ravallion, M. and van de Walle, D. 2011. Is It What You Inherited or What You Learnt? Intergenerational Linkage and Interpersonal Inequality in Senegal. Washington, DC, World Bank. (Policy Research Working Paper, 5658.)

تحسين التغذية

People suffering from hunger: FAO, WFP and IFAD. 2012. The State of Food Insecurity in the World: Economic Growth is Necessary but not Sufficient to Accelerate Reduction of Hunger and Malnutrition. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Children stunted: Black, R. E., Allen, L. H., Bhutta, Z. A., Caulfield, L. E., De Onis, M., Ezzati, M., Mathers, C. and Rivera, J. 2008. Maternal and child undernutrition: global and regional exposures and health consequences. The Lancet, Vol. 371, No. 9608, pp. 243-60.

Maternal education and stunting (including infographic): EFA Global Monitoring Report team analysis (2013), based on Demographic and Health Survey data from 2005-2011; UNICEF, WHO and World Bank. 2013. Joint Child Malnutrition Estimates. New York/Geneva, Switzerland/Washington, DC, UNICEF/World Health Organization/World Bank. http://data.worldbank.org/child-malnutrition/compare-regional-prevalence (Accessed 3 October 2013.)

India and Peru: Sabates, R. 2013. Can maternal education hinder, sustain or enhance the benefits of early life interventions?, Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Bangladesh: Rashid, D. A., Smith, L. C. and Rahman, T. 2011. Determinants of dietary quality: evidence from Bangladesh. World Development, Vol. 39, No. 12, pp. 2221-31.

Indonesia: Semba, R. D., de Pee, S., Sun, K., Sari, M., Akhter, N. and Bloem, M. W. 2008. Effect of parental formal education on risk of child stunting in Indonesia and Bangladesh: a cross-sectional study. The Lancet, Vol. 371, No. 9609, pp. 322-28.

Obesity: Devaux, M., Sassi, F., Church, J., Cecchini, M. and Borgonovi, F. 2011. Exploring the relationship between education and obesity. OECD Journal: Economic Studies, Vol. 2011, No. 1, pp. 121-59.

المكتسبات الصحية

تعليم الأمهات أنقذ حياة ملايين الأطفال

Number of child deaths: Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. 2012. Levels and Trends in Child Mortality: Report 2012. New York/Geneva, Switzerland/Washington, DC, United Nations Inter-agency Group for Child Mortality Estimation.

Effect of education and growth on child mortality: Gakidou, E., Cowling, K., Lozano, R. and Murray, C. J. L. 2010. Increased educational attainment and its effect on child mortality in 175 countries between 1970 and 2009: a systematic analysis. The Lancet, Vol. 376, No. 9745, pp. 959–74.

Effect of education on child mortality (including infographic): Gakidou, E. 2013. Education, literacy and health outcomes. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Neonatal mortality: Liu, L., Johnson, H. L., Cousens, S., Perin, J., Scott, S., Lawn, J. E., Rudan, I., Campbell, H., Cibulskis, R. and Li, M. 2012. Global, regional, and national causes of child mortality: an updated systematic analysis for 2010 with time trends since 2000. The Lancet, Vol. 379, No. 9832, pp. 2151–61.

Literacy and skilled birth attendance: EFA Global Monitoring Report team calculations based on Demographic and Health Survey data from 2005-2011.

Effect of education on probability of immunization: Gakidou, E. 2013. Education, literacy and health outcomes. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Pneumonia as cause of child deaths: UNICEF. 2012. Committing to Child Survival: a Promise Renewed – Progress Report 2012. New York, UNICEF.

Effect of education on pneumonia death rate: Gakidou, E. 2013. Education, literacy and health outcomes, Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Factors related to pneumonia: Rudan, I., Boschi-Pinto, C., Biloglav, Z., Mulholland, K. and Campbell, H. 2008. Epidemiology and etiology of childhood pneumonia. Bulletin of the World Health Organization, Vol. 86, No. 5, pp. 408–16.

Diarrhoea as cause of child deaths: UNICEF. 2012. Committing to Child Survival: a Promise Renewed – Progress Report 2012. New York, UNICEF.

Effect of education on reported incidence of diarrhoea: Gakidou, E. 2013. Education, literacy and health outcomes. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Effect of education on responses to diarrhoea symptoms: EFA Global Monitoring Report team calculations based on Demographic and Health Survey data from 2005-2011.

Maternal mortality rate: WHO. 2012. Trends in maternal mortality: 1990 to 2010, WHO, UNICEF, UNFPA and World Bank estimates. Geneva, Switzerland, World Health Organization.

Effect of education on maternal mortality: Bhalotra, S. and Clarke, D. 2013. Educational attainment and maternal mortality. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Education plays a major role in containing disease

Education and self-reported health: Witvliet, M. I., Kunst, A. E., Stronks, K. and Arah, O. A. 2012. Variations between world regions in individual health: a multilevel analysis of the role of socio-economic factors. The European Journal of Public Health, Vol. 22, No. 2, pp. 284–89.

Democratic Republic of the Congo: Ndjinga, J. K. and Minakawa, N. 2010. The importance of education to increase the use of bed nets in villages outside of Kinshasa, Democratic Republic of the Congo. Malaria Journal, Vol. 9, pp. 279-84.

Education and malaria parasites: Fullman, N., Burstein, R., Lim, S. S., Medlin, C. and Gakidou, E. 2013. Nets, spray or both? The effectiveness of insecticide-treated nets and indoor residual spraying in reducing malaria morbidity and child mortality in sub-Saharan Africa. Malaria Journal, Vol. 12, p. 62.

Education and HIV infection over time: Iorio, D. and Santaeulàlia-Llopis, R. 2011. Education, HIV status, and risky sexual behavior: how much does the stage of the HIV epidemic matter? St Louis, Mo., Washington University in St. Louis. (Unpublished.)

Global: Hargreaves, J. R., Bonell, C. P., Boler, T., Boccia, D., Birdthistle, I., Fletcher, A., Pronyk, P. M. and Glynn, J. R. 2008. Systematic review exploring time trends in the association between educational attainment and risk of HIV infection in sub-Saharan Africa. Aids, Vol. 22, No. 3, pp. 403-14.

Zimbabwe: Halperin, D. T., Mugurungi, O., Hallett, T. B., Muchini, B., Campbell, B., Magure, T., Benedikt, C. and Gregson, S. 2011. A surprising prevention success: why did the HIV epidemic decline in Zimbabwe? PLoS Medicine, Vol. 8, No. 2.

Incidence of non-communicable diseases: Salomon, J. A., Wang, H., Freeman, M. K., Vos, T., Flaxman, A. D., Lopez, A. D. and Murray, C. J. L. 2012. Healthy life expectancy for 187 countries, 1990-2010: a systematic analysis for the Global Burden Disease Study 2010. The Lancet, Vol. 380, No. 9859, pp. 2144-62.

Tobacco as cause of preventable deaths: WHO. 2013. Tobacco: Fact sheet N°339. Geneva, Switzerland, World Health Organization. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs339/en/index.html (Accessed 18/02/2013)

United States: de Walque, D. 2007. Does education affect smoking behaviors? Evidence using the Vietnam draft as an instrument for college education. Journal of Health Economics, Vol. 26, No. 5, pp. 877-95; De Walque. 2010. Education, information, and smoking decisions: evidence from smoking histories in the United States, 1940-2000. Journal of Human Resources, Vol. 45, No. 3, pp. 682-717.

Bangladesh, Egypt and the Philippines: Palipudi, K. M., Gupta, P. C., Sinha, D. N., Andes, L. J., Asma, S. and McAfee, T. 2012. Social determinants of health and tobacco use in thirteen low and middle income countries: evidence from Global Adult Tobacco Survey. PLoS ONE, Vol. 7, No. 3, p. e33466.

توفير التعليم

Cognitive stimulation: Walker, S. P., Wachs, T. D., Grantham-McGregor, S., Black, M. M., Nelson, C. A., Huffman, S. L., Baker-Henningham, H., Chang, S. M., Hamadani, J. D., Lozoff, B., Meeks Gardner, J. M., Powell, C. A., Rahman, A. and Richter, L. 2011. Inequality in early childhood: risk and protective factors for early child development. The Lancet, Vol. 378, No. 9799, pp. 1325-38.

Latin America, sub-Saharan Africa, South and South-east Asia: Grantham-McGregor, S., Fernald, L. C. H., Kagawa, R. M. C. and Walker, S. 2014. Effects of integrated child development and nutrition interventions on child development and nutritional status. Annals of the New York Academy of Sciences, Vol. 1308, pp. 11-32.

Argentina: Berlinski, S., Galiani, S. and Gertler, P. 2009. The effect of pre-primary education on primary school performance. Journal of Public Economics, Vol. 93, No. 1–2, pp. 219–34.

Bangladesh: Aboud, F. E. and Hossain, K. 2011. The impact of preprimary school on primary school achievement in Bangladesh. Early Childhood Research Quarterly, Vol. 26, No. 2, pp. 237–46.

Educated parents and children in 56 countries: Bhalotra, S., Harttgen, K. and Klasen, S. 2013. Trends in intergenerational mobility in education. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Educated parents and children in 24 European countries: Baslevent, C. and Kirmanoglu, H. 2010. Accounting for the heterogeneity in inter-generational links in educational attainment across Europe. European Research Studies, Vol. 13, No. 3, pp. 63-82.

Ethiopia, India, Peru and Viet Nam: Rolleston, C., James, Z. and Aurino, E. 2013. Exploring the effect of educational opportunity and inequality on learning outcomes in Ethiopia, Peru, India and Viet Nam. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/14.

Cost of poor quality schooling: UNESCO. 2014. EFA Global Monitoring Report 2013/14: Teaching and Learning - Achieving Quality for All. Paris, UNESCO.

PISA and under-performing schools: OECD. 2013. PISA 2012 Results: Excellence Through Equity - Giving Every Student the Chance to Succeed. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.

Tracking: Hanushek, E. A. and Woessman, L. 2006. Does educational tracking affect performance and inequality? Differences-in-differences evidence across countries. The Economic Journal, Vol. 116, No. 510, pp. C63-C76.

Latin America: Lasida, J. and Rodriguez, E. 2006. Entering the World of Work: Results from Six Entra 21 Youth Employment Projects. Baltimore, Md, International Youth Foundation. (Learning Series, 2.)

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

Mexico: Understanding Children's Work. 2013. Education and employment outcomes. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

India: Aslam, M. 2013. Empowering women: education and the pathways of change. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Effect of education on child marriage and early births (including infographic): EFA Global Monitoring Report team calculations (2013), based on Demographic and Health Surveys; United Nations. 2011. World Population Prospects: the 2010 Revision. New York, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division.

Sierra Leone: Mocan, N. H. and Cannonier, C. 2012. Empowering Women Through Education: Evidence from Sierra Leone. Cambridge, Mass., National Bureau of Economic Research. (Working Paper Series, 18016.)

Pakistan: Aslam, M. 2013. Empowering women: education and the pathways of change Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Brazil: Lam, D. and Duryea, S. 1999. Effects of schooling on fertility, labor supply, and investments in children, with evidence from Brazil. Journal of Human Resources, Vol. 34, No. 1, pp. 160-92.

Effect of education on fertility rate in sub-Saharan Africa: EFA Global Monitoring Report team calculations based on Demographic and Health Survey data from 2005-2011.

الاستدامة في مجالي المياه والطاقة

China: He, X. F., Cao, H. and Li, F. M. 2007. Econometric analysis of the determinants of adoption of rainwater harvesting and supplementary irrigation technology (RHSIT) in the semiarid Loess Plateau of China. Agricultural Water Management, Vol. 89, No. 3, pp. 243-50.

India: Jalan, J., Somanathan, E. and Chaudhuri, S. 2009. Awareness and the demand for environmental quality: survey evidence on drinking water in urban India. Environment and Development Economics, Vol. 14, No. 6, pp. 665-92.

Netherlands: Poortinga, W., Steg, L. and Vlek, C. 2004. Values, environmental concern, and environmental behavior: a study into household energy use. Environment and Behavior, Vol. 36, No. 1, pp. 70-93.

OECD countries: OECD. 2011. Greening Household Behaviour: the Role of Public Policy. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.

Spain: Aisa, R. and Larramona, G. 2012. Household water saving: evidence from Spain. Water Resources Research, Vol. 48, No. 12, pp. 1-14.

النمو الاقتصادي

Effect of education on economic growth rate: Castelló-Climent, A. 2013. Education and economic growth. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

East Asia/Pacific and sub-Saharan Africa: Castelló-Climent, A. 2013. Education and economic growth. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Latin America and the Caribbean and Guatemala: Castelló-Climent, A. 2013. Education and economic growth. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Need to use quality-adjusted measures of education: Krueger, A. B. and Lindahl, M. 2001. Education for growth: why and for whom? Journal of Economic Literature, Vol. 39, No. 4, pp. 1101-36.

Education quality and economic growth rate: Hanushek, E. A. and Woessmann, L. 2008. The role of cognitive skills in economic development. Journal of Economic Literature, Vol. 46, No. 3, pp. 607-68.

Mexico: Hanushek, E. A. and Woessmann, L. 2012. Do better schools lead to more growth? Cognitive skills, economic outcomes, and causation. Journal of Economic Growth, Vol. 17, No. 4, pp. 267-321.

الحد من مظاهر اللامساواة

Review of 64 studies: Abdullah A. J., Doucouliagos, H. and Manning E. 2013. Does education reduce income inequality? a meta-regression analysis. Journal of Economic Surveys doi: 10.1111/joes.12056

Distribution of population by education level (Brazil, France, Malaysia): Barro, R. J. and Lee, J.-W. 2013. Barro-Lee Educational Attainment Dataset. Seoul, Korea University. http://www.barrolee.com/ (accessed 10 March 2013.).

France inequality trend: UNU-WIDER. 2008. World Income Inequality Database. Helsinki, United Nations University, World Institute for Development Economics Research. http://www.wider.unu.edu/research/Database/en_GB/wiid/ (accessed 20 December 2012.)

Malaysia inequality trend: Malaysia Economic Planning Unit. 2013. Household Income and Poverty. Kuala Lumpur, Economic Planning Unit, Prime Minister's Department. http://www.epu.gov.my/en/household-income-poverty (Accessed 4 February 2013.)

Brazil inequality trend: de Castro, J. A. 2011. Política social no Brasil: marco conceitual e análise da ampliação do escopo, escala e gasto público [Social policy in Brazil: conceptual framework and analysis of the expansion of scope, scale and public expenditure]. Revista Brasileira de Monitoramento e Avaliação, Vol. 1, pp. 66-95.

China and India: Koujianou-Goldberg, P. and Pavcnik, N. 2007. Distributional effects of globalization in developing countries. Journal of Economic Literature, Vol. 45, No. 1, pp. 39-82.

Inequality among countries: Milanovic, B. 2012. Global Income Inequality by the Numbers: in History and Now - an Overview. Washington, DC, World Bank. (Policy Research Working Paper, 6259.)

التنمية الحضرية

United States: Moretti, E. 2004. Workers' education, spillovers, and productivity: evidence from plant-level production functions. American Economic Review, Vol. 94, No. 3, pp.656-690.

China: He, C. 2012. Air quality in urban China. Eurasian Geography and Economics, Vol. 53, No. 6, pp. 750-771.

Stockholm: Economics of Green Cities Programme. 2013. Stockholm: Green Economy Leader Report. London, LSE Cities, London School of Economics and Political Science.

Singapore: Singapore Government. 2009. A lively and liveable Singapore: Strategies for Sustainable Growth. Singapore, Ministry of the Environment and Water Resources and Ministry of National Development.

United States: Lochner, L. and E. Moretti. 2004. The effect of education on crime: Evidence from prison inmates, arrests, and self-reports. American Economic Review, Vol. 94, No. 1, pp.155-189.

Netherlands: Douhou, S., Magnus J. R. and van Soest A. 2011. The perception of small crime. European Journal of Political Economy, Vol. 27, No4, pp. 749-763.

Bangladesh: Bangladesh Bureau of Statistics and UNICEF. 2007. Multiple Indicator Cluster Survey, Volume 1: Technical Report. Dhaka, Bangladesh Bureau of Statistics.

حماية البيئة ومقومات صمودها

Stern review: Stern, N. H. 2006. The Economics of Climate Change: The Stern Review London, Her Majesty's Treasury.

Perception of climate change: Weber, E. U. and Stern, P. C. 2011. Public understanding of climate change in the United States. American Psychologist, Vol. 66, No. 4, pp. 315-28.

2006 PISA: OECD. 2009. Green at Fifteen? How 15-year Olds Perform in Environmental Science and Geoscience in PISA 2006. Paris, Organisation of Economic Co-operation and Development.

World Values Survey: Kvaløy, B., Finseraas, H. and Listhaug, O. 2012. The public's concern for global warming: a cross-national study of 47 countries. Journal of Peace Research, Vol. 49, No. 1, pp. 11-22.

International Social Survey Programme (including infographic): National Centre for Social Research. 2013. Education and attitudes towards the environment. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Germany: National Centre for Social Research. 2013. Education and attitudes towards the environment. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

United States: Lubell, M., Zahran, S. and Vedlitz, A. 2007. Collective action and citizen responses to global warming. Political Behavior, Vol. 29, No. 3, pp. 391-413.

Adaptation to climate change: Maddison, D. 2007. The Perception of and Adaptation to Climate Change in Africa. Washington, DC, World Bank. (Policy Research Working Paper, 4308.)

Educational inequality and conflict: Østby, G. 2008. Inequalities, the political environment and civil conflict: evidence from 55 developing countries. Stewart, F. (ed.), *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*. Basingstoke, UK, Palgrave Macmillan, pp. 136-59.

Education and lethal events in cities: Urdal, H. and Hoelscher, K. 2009. Urban Youth Bulges and Social Disorder: An Empirical Study of Asian and Sub-Saharan African Cities. Washington, DC, World Bank (Policy Research Working Paper, 5110.)

Lebanon: Shuayb, M. 2012. Current models and approaches to social cohesion in secondary education in Lebanon. Shuayb, M. (ed.), *Rethinking Education for Social Cohesion: International Case Studies*. Basingstoke, UK, Palgrave Macmillan.

Brazil: Pereira, C., Rennó, L. and Samuels, D. 2011. Corruption, campaign finance, and reelection. Power, T. J. and Taylor, M. M. (eds), *Corruption and Democracy in Brazil: The Struggle for Accountability*. Notre Dame, Idaho, University of Notre Dame Press.

World Justice Project: Botero, J., Ponce, A. and Shleifer, A. 2012. Education and the Quality of Government. Cambridge, Mass., National Bureau of Economic Research. (NBER Working Paper, 18119.)

Sierra Leone: Castillejo, C. 2009. Building Accountable Justice in Sierra Leone. Madrid, Foundation for International Relations and External Dialogue. (Working Paper, 76.)

Eritrea: Andemariam, S. W. 2011. Ensuring Access to Justice Through Community Courts in Eritrea. Rome, International Development Law Organization. (Traditional Justice: Practitioners' Perspectives Working Paper, 3.)

المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة للجميع

Education and voting (Africa, Asia and Latin America): Bratton, M., Chu, Y.-H. and Lagos, M. 2010. Who votes? Implications for new democracies. Taiwan Journal of Democracy, Vol. 6, No. 1, pp. 107-36.

Education and voting (El Salvador, Guatemala, Paraguay, Argentina and Chile): Carreras, M. and Castañeda-Angarita, N. 2013. Who votes in Latin America? A test of three theoretical perspectives. Comparative Political Studies.

Madhya Pradesh and Rajasthan: Krishna, A. 2006. Poverty and democratic participation reconsidered: evidence from the local level in India. Comparative Politics, Vol. 38, No. 4, pp. 439-58.

West Bengal: Bardhan, P., Mitra, S., Mookherjee, D. and Sarkar, A. 2009. Local democracy and clientelism: implications for political stability in rural West Bengal. Economic and Political Weekly, Vol. 44, No. 9, pp. 46-58.

Education and tolerance (Latin America, Arab States, sub-Saharan Africa, Central and Eastern Europe): Chzhen, Y. 2013. Education and democratisation: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy. Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Literacy and voting in India: Bhalotra, S., Clots-Figueras, I. and Lyer, L. 2013. Women's political participation and the female-male literacy differential in India, Background paper for EFA Global Monitoring Report 2013/2014.

Education and risk of war: Collier, P. and Hoeffler, A. 2004. Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, Vol. 56, No. 4, pp. 563-95.

Education and risk of conflict in countries with youth populations: Barakat, B. and Urdal, H. 2009. Breaking the Waves? Does Education Mediate the Relationship Between Youth Bulges and Political Violence? Washington, DC, World Bank. (Policy Research Working Paper, 5114.)

تظهر فوائد التعليم في جوانب الحياة كافة وذلك منذ لحظة الولادة. فإذا أردنا القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة وحماية أرضنا وبناء مزيد من المجتمعات الشاملة للجميع والمسالمة والقادرة على التكيف، يجب أن يحظى كل شخص بفرصة التعلم الجيد طوال حياته مع إيلاء اهتمام خاص للفرص المتاحة للفتيات والنساء. وثمة أدلة على ذلك لا تقبل الشك: فالتعليم ينقذ الأرواح ويغير الحياة وهو عماد الاستدامة. ولذلك يجب أن نتعاون معاً في جميع مجالات التنمية لنجعل التعليم حقاً للجميع.

إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو

www.efareport.unesco.org

أُعدت هذه الوثيقة لدعم

المبادرة العالمية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعليم

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الذي يعده فريق مستقل وتصدره اليونسكو، هو مرجع موثوق به يرمي إلى جمع المعلومات التي تخدم الالتزام الحقيقي بالتعليم للجميع وإلى توجيه هذا الالتزام وتعزيزه.

تصميم الرسوم البيانية الواردة في هذا الكتيّب: Information is Beautiful Studio

وترد في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي 2013/2014 جميعُ مراجع الشواهد المقدَّمة في هذا الكتيّب.

صدر في عام 2015 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France

التصميم الطباعي: Design Lab 360
التصميم البياني: Design Lab 360
طبع في فرنسا/اليونسكو

© اليونسكو 2015
جميع الحقوق محفوظة